



اسم المادة : مبادئ المحاسبة 1

تجمع طلبة كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية - جامعة القدس المفتوحة

acadeclub.com

وُجد هذا الموقع لتسهيل تعلمنا نحن طلبة كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية وغيرها من خلال توفير وتجميع **كتب وملخصات وأسئلة سنوات سابقة** للمواد الخاصة بالكلية, بالإضافة لمجموعات خاصة بتواصل الطلاب لكافة المواد:

لِلوصول للموقع مباشرة اضغط [هنا](#)

وقفكم الله في دراستكم وأعانكم عليها ولا تنسوا فلسطين من الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ"

شامل النهائي لمقرر مبادئ محاسبة 1

Acc. Ahmad Mofeed Awadallah

احمد مفيد عوض الله

#Ahmad_Awd

AL Quds Open University Rafah

جامعة القدس المفتوحة رفح



:f Ahmad Awd 00972598725566

تخصص: محاسبة وعلوم مالية ومصرفية

اسم قروب الفيس: طلاب المحاسبة في جميع فروع جامعة القدس المفتوحة ♥ اضغط هنا f

أولاً: أسئلة اختيار من متعدد (نهائية)

الوحدة الرابعة

1- هي عدم تلون النتائج بالتحيز الشخصي: ج

أ-فرض الشخصية المعنوية. ب-فرض الدورية. ج-فرض الموضوعية. د-فرض الاستمرارية.

2- قيام المحاسب بالقياس الدوري لنتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة: ب

أ-فرض الاستمرارية. ب-فرض الدورية. ج-فرض التوازن المحاسبي. د-فرض الموضوعية.

3- يعتبر هذا المبدأ مؤشراً هاماً للتحليل المالي والرقابة المالية على أعمال المشروع: أ

أ-قابلية المقارنة. ب-الأهمية النسبية. ج-السببية. د-الحيطة والحذر.

4- يستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية في المحاسبة: د

أ-قابلية التحقق. ب-القياس الكمي. ج-قابلية المقارنة. د-التكلفة التاريخية.

5- يستند هذا المبدأ في تحقيق السهولة والبساطة والوضوح في المعالجات المحاسبية المختلفة حتى

وإن كان على حساب الدقة: ج

أ-قابلية المقارنة. ب-الاستمرارية. ج-الملائمة. د-التكلفة التاريخية.

6- أمر بديهي لا يحتاج إلى برهان، هو: أ

أ-فرضية. ب-مبدأ. ج-قيد محاسبي. د-نظام محاسبي.

7- وجود شخصية مستقلة للمشروع منفصلة تماماً عن شؤون أصحابه، هو: ب

أ- فرض الدورية. ب- فرض الشخصية المعنوية. ج- فرض الاستمرارية. د- فرض الموضوعية.

8- يرجع هذا الفرض إلى أصل المحاسبة عند تطبيق نظرية القيد المزدوج: ب

أ- فرض الموضوعية. ب- فرض التوازن المحاسبي. ج- فرض الشخصية المعنوية. د- فرض الدورية.

9- يعني هذا المبدأ قيام المحاسب باعتماد بيانات معينة في القياس المحاسبي: ج

أ- القياس الكمي. ب- الحيطة والحذر. ج- قابلية التحقق. د- قابلية المقارنة.

10- يستند هذا المبدأ إلى فرض الدورية في المحاسبة، ويقضي بأن يعطي المحاسب العناصر المهمة تركيزاً أكبر: ج

أ- الملائمة. ب- قابلية المقارنة. ج- الأهمية النسبية. د- السببية.

11- يستند هذا المبدأ إلى فرض التوازن المحاسبي الذي يقتضي التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام: ج

أ- قابلية المقارنة. ب- الأهمية النسبية. ج- القياس الكمي. د- قابلية التحقق.

12- يجعل من الصعب التلاعب بأرقام نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي: د

أ- مبدأ الأهمية النسبية. ب- مبدأ المقابلة. ج- فرض الدورية. د- مبدأ الثبات

13- المبدأ الذي يقتضي قياس الربح في كل دورة محاسبية على حدة على أساس ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها هو: ب

أ- القياس الكمي. ب- السببية. ج- قابلية المقارنة. د- التكلفة التاريخية

14- يستند مبدأ القياس الكمي إلى فرض: د

أ- الاستمرارية. ب- الشخصية المعنوية. ج- السببية. د- التوازن المحاسبي

15- يعتبر أفضل أساس لإثبات العمليات المحاسبية: أ

أ- مبدأ التكلفة التاريخية. ب- مبدأ القياس الكمي. ج- مبدأ قابلية المقارنة. د- مبدأ التوازن المحاسبي

16- يستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يستطيع الاعتماد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل من اللجوء إلى إثباته بالقيمة الاستبدالية: أ

17- مبدأ التكلفة التاريخية. ب- مبدأ القياس الكمي. ج- مبدأ قابلية المقارنة. د- مبدأ التوازن المحاسبي

18- هذا المبدأ لا يعني الجمود في تطبيق الطرق المحاسبية، بل يمكن تغييرها إذا كانت الطرق الجديدة تمثل أوضاع المشروع بصورة أفضل: ب

أ-مبدأ التكلفة التاريخية ب-مبدأ الثبات ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

19- الاستمرار في استخدام طريقة معينة من مدة إلى أخرى، يأتي انسجاماً مع مبدأ: د

أ-مبدأ التكلفة التاريخية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ الثبات

20- يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق السهولة والبساطة والوضوح لبيانات المحاسبة حتى وإن كان ذلك على حساب الدقة:

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

21- القيام المحاسب بتسعير الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية على الرغم من اختلاف ذلك عن تكلفة الإحلال أو الاستبدال، يأتي ذلك انسجاماً مع مبدأ: أ

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

22- انسجاماً مع هذا المبدأ، يستطيع المحاسب أن يتغاضى عن مبدأ السببية في تحديد الربح عن طريق اهتلاك بعض النفقات في سنة مالية واحدة حفاظاً منه على السرعة وإمكانية الوصول إلى النتائج ببساطة: أ

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

23- ترتبط فعالية الاتصال بأحد العناصر التالية: د

أ-وسيلة الاتصال ب-محتويات الرسالة ج-التغذية الراجعة د-جميع ما سبق

24- وفقاً لمبدأ, فإن البند(العنصر) يلعب دوراً هاماً تتناسب أهميته مع طبيعته وحجمه. ج

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ الأهمية النسبية د-مبدأ التوازن المحاسبي

25- قد يهمل المحاسب الفروق البسيطة إذا كان يتعامل مع أحداث اقتصادية كتوزيع المصروفات غير المباشرة على مراكز التكلفة، ولكنه يعتبرها غاية في الأهمية إذا كانت تخص العملاء والموردين، هذا يأتي انسجاماً مع مبدأ: ب

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ الأهمية النسبية ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

26- يضيف على المحاسبة صفة الواقعية: أ

أ-مبدأ الأهمية النسبية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

27- يقضي هذا المبدأ بأن يعطي المحاسب العناصر المهمة تركيزاً أكبر: د

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ الأهمية النسبية

28- استناداً إلى هذا المبدأ فإن المحاسب يهمل بعض النفقات الرأسمالية ويعتبرها إيرادية لضالة قيمتها: ب

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ الأهمية النسبية ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

29- يقوم المحاسب بتدوير مصاريف التأسيس للأعوام القادمة بسبب كبر حجمها، يأتي ذلك انسجاماً مع مبدأ: ج

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ الأهمية النسبية د-مبدأ التوازن المحاسبي

30- يتم ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها ليتم التوصل إلى صافي الربح العادي، هذا انسجاماً مع مبدأ: أ

أ-مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

31- عند تحديد الربح من عمليات المشروع، تطرح جميع التكاليف التي تخص إيراد الفترة من ذلك الإيراد حيث يطرح من إيراد المبيعات تكلفة البضاعة المباعة، هذا توضيح لمبدأ: د

أ-مبدأ الملائمة ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ السببية

32- من الصعوبات التي تعترض تطبيق مبدأ السببية: د

أ-توقيت تحقق الإيراد ب-تحديد الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة المحاسبية المعنية

ج-التعرف إلى المصروفات التي تولد الإيرادات د-جميع ما سبق

33- يعتبر الإيراد قد تحقق عند انتقال ملكية السلعة أو الأصل من المشروع إلى العميل، سواء أ حصلت قيمتها النقدية أم لا: أ

أ-أساس الاستحقاق ب-الأساس النقدي ج-أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل د- ليس مما ذكر

34- يتحقق الإيراد بموجبه عندما يتم قبضه فقط، بغض النظر عن تاريخ عملية البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة: ب

أ-أساس الاستحقاق ب-الأساس النقدي ج-أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل د- ليس مما ذكر

35- من العناصر التي يشترط توافرها حتى تكون نتائج المقارنة سليمة: د

أ-توحيد عناوين البيانات المحاسبية ج-توحيد درجة تفصيل البيانات
ب-تبويب البيانات على أسس موحدة د-جميع ما ذكر

36- يشكل هذا المبدأ صفة ملازمة للقياس الكمي: ج

أ- مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

37- يقتضي هذا المبدأ التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام وليس بالعبارات الوصفية الإنشائية: د

أ- مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

38- طبقا لهذا المبدأ تقيس المحاسبة العمليات المالية بوحدات نقدية فقط: ب

أ- مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

39- بتطبيق هذا المبدأ يضطر المحاسب إلى تجاهل بعض أصول المشروع غير الملموسة التي لا يمكن إعطاؤها قيمة نقدية مثل مهارة المستخدمين: ج

أ-مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

40- يعني هذا المبدأ قيام المحاسب باعتماد بيانات معينة في القياس المحاسبي تكون قابلة للتحقق من المحاسب نفسه أو من شخص آخر كمدقق الحسابات: أ

أ-مبدأ قابلية التحقق ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ التوازن المحاسبي

41- يسمح هذا المبدأ بأن يقدم قياسا محاسبيا يختلف باختلاف الأغراض التي تم إعداد البيانات المحاسبية من أجلها:

أ-مبدأ السببية ب-مبدأ القياس الكمي ج-مبدأ قابلية المقارنة د-مبدأ قابلية التحقق

42- تشكل الإطار الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية ومعالجتها حتى إظهارها في القوائم المالية الختامية: ب

أ-الفرضيات المحاسبية ب-المبادئ المحاسبية ج-الأسس المحاسبية د-ليس مما ذكر

43- يرجع هذا الفرض إلى أصل المحاسبة عند تطبيق نظام القيد المزدوج: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

44- يعني أن العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين القيود المدينة والقيود الدائنة: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

45- يلقي هذا الفرض قبولاً عاماً من المحاسبين، حتى أن الخروج عنه يعتبر مثاراً للنقاش والجدل والبحث عن الأخطاء المحاسبية: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

46- يشكل هذا الفرض أهمية كبيرة للمحاسب، فالمحاسب يهتم إثبات العمليات المالية وبشكل متوازن بين الجوانب المدينة للعمليات والجوانب الدائنة: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

47- يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

48- يقوم على اعتبار أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء الوظائف نفسها التي تم استثمار الأموال فيها من أجلها: أ

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

49- تصبح القوائم المالية غير ممثلة لواقع حال المشروع إذا تم تجاهل: أ

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

50- إن اتباع هذا الفرض يمكن أصحاب المشروع والفئات الأخرى من معرفة التغيرات والتطورات التي تطرأ على حقوقهم في كل مدة بدلا من الانتظار حتى انتهاء مدة حياة المشروع: ب

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

51- درج المحاسبون على تقسيم حياة المشروع إلى مدد دورية سنوية عادة، يأتي هذا انسجاماً

مع : ب

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

52- أصبح يمثل حجر الزاوية بين فروض النظرية المحاسبية: ب

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الشخصية المعنوية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

53- نصت قوانين الشركات في الدول المختلفة على أن للشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية

للكركاء، يأتي هذا انسجاماً مع : د

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الشخصية المعنوية

54- إن ظهور الشركات المساهمة دفع بهذا الفرض بقوة إلى الأمام حيث اعتبرت القوانين أن

الملكية منفصلة عن الإدارة وأن للشركة شخصية معنوية مستقلة عن المساهمين، هذا تطبيقاً

لـ: ج

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض الشخصية المعنوية د-فرض الموضوعية

55- تقلل إلى الحد الأدنى تأثير الحسابات بالأراء الشخصية للقائمين على إعدادها، ما سبق من

أهم مزايا: أ

أ- التكلفة التاريخية ب- قابلية المقارنة ج- قابلية التحقق د- ليس مما سبق

56- من الطرق التي يتم من خلالها التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة تجريبياً: د

أ-قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي أعده أحد المحاسبين.

ب-اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

ج-إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية.

د- (أ و ب معاً)

57- هي المقدمة الضرورية لكل قياس كمي: د

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

58- تعني عدم تلون النتائج بالتحيز الشخصي: د

أ-فرض الاستمرارية ب-فرض الدورية ج-فرض التوازن المحاسبي د-فرض الموضوعية

59- لا توجد على هيئة قوانين، وإنما تأتي كتطبيقات محاسبية أو أعراف مفاهيم من صنع الإنسان، تخضع بالتالي للتقييم والتعديل كلما دعت الضرورة إلى ذلك: ج

أ-الفرضيات المحاسبية ب-المبادئ المحاسبية ج-(أ و ب معا) د-ليس مما سبق

60- هي فرضيات تبنت صحتها إن أمكن التحقق منها بالتجربة أو هي فروض على مستوى عالي من الصحة: ب

أ-الفرضيات المحاسبية ب-المبادئ المحاسبية ج-(أ و ب معا) د-ليس مما سبق

الوحدة الخامسة

1- في المنشآت التي يقوم نشاطها أساساً على شراء بضاعة ثم إعادة بيعها، فإن الحسابات الخاصة بهذه المؤسسات يجب أن تظهر:

أ-تكاليف شراء البضاعة ب-اثمان البضاعة ج-الربح والخسارة د-جميع ما ذكر

2- اجمالي الربح يساوي:

أ-المبيعات(-) ت.ب.م ب-المبيعات(+).ت.ب.م ج-المبيعات(-) المصاريف الإدارية د-ليس مما ذكر

3- عند حدوث عملية بيع أو شراء، عادة ما يكون هناك شروط معينة بين البائع والمشتري يتم الاتفاق عليها:

أ-شفهياً أو عن طريق الهاتف إذا كانت المنشأة كبيرة الحجم.

ب- شفهياً أو عن طريق الهاتف إذا كانت المنشأة صغيرة الحجم.

ج-بتعبئة نموذج خاص يسمى أمر شراء إذا كانت المنشأة صغيرة الحجم.

د-ليس مما سبق.

4- عند حدوث عملية بيع أو شراء، عادة ما يكون هناك شروط معينة بين البائع والمشتري يتم الاتفاق عليها:

أ-شفهياً أو عن طريق الهاتف إذا كانت المنشأة كبيرة الحجم.

ب- بتعبئة نموذج خاص يسمى أمر شراء إذا كانت المنشأة صغيرة الحجم.

ج- بتعبئة نموذج خاص يسمى أمر شراء إذا كانت المنشأة كبيرة الحجم..

د- ليس مما سبق.

5- عند احتياج المنشأة بضاعة معينة أو عندما يصل المخزون إلى نقطة معينة، فإن أول خطوة يتم

القيام بها هي:

أ- قيام قسم المشتريات بتحضير أمر شراء بناء على معلومات المخازن

ب- الرجوع إلى قوائم اسعار الموردين.

التأكد من وجود البضاعة لدى الموردين.

د- قيام القسم المختص بإرسال طلب شراء بضاعة إلى قسم المشتريات في المنشأة.

6- الرقم 2 في السياسة الائتمانية 2 ل 10 صافي 30، تعني:

أ-نسبة الخصم النقدي ب-نسبة الخصم التجاري ج-نسبة خصم الكمية د-ليس مما سبق

7- الرقم 2 في السياسة الائتمانية 2 ل 10 صافي 30، تعني:

أ-نسبة الخصم النقدي ب-فترة الخصم الممنوحة ج-فترة السداد د-ليس مما سبق

8- الرقم 30 في السياسة الائتمانية 2 ل 10 صافي 30، تعني:

أ-نسبة الخصم النقدي ب-فترة الخصم الممنوحة ج-فترة السداد د-ليس مما سبق

9- الرقم 10 في السياسة الائتمانية 2 ل 10 صافي 30، تعني:

أ-نسبة الخصم النقدي ب-نسبة الخصم التجاري ج-فترة الخصم الممنوحة د-ليس مما سبق

10- المعنى المرادف للخصم النقدي هو:

أ-خصم على المشتريات ب-خصم على المبيعات ج-خصم تعجيل الدفع د-ليس مما ذكر

11- الخصم الذي لا يسجل بالدفاتر هو: (تم تعديل الاجابة)

أ-الخصم النقدي ب-خصم الكمية ج-الخصم التجاري د-خصم تعجيل الدفع

12- يعطى للتجار أو الموزعين فقط وليس للمستهلك النهائي:

أ-الخصم النقدي ب-خصم الكمية ج-الخصم التجاري د-خصم تعجيل الدفع

13- باع أحمد إلى على بضاعة قيمتها 800 دينار، قبض أحمد قيمتها نقدا وبشروط 10/30، فإن مبلغ الخصم النقدي هو:

أ-لا يوجد خصم ب-16 دينار ج-80 دينار د-ليس مما ذكر

14- الخصم النقدي يعتبر:

أ-خصم مسموح به في دفاتر البائع ب- خصم مكتسب في دفاتر المشتري
ج-مدين في دفاتر البائع د-جميع ما ذكر

15- يسجل الخصم النقدي في دفاتر البائع كـ:

أ-خصم مكتسب ب-خصم مسموح به ج-خصم تجاري د-ليس مما ذكر

16- يسجل الخصم النقدي في دفاتر المشتري كـ:

أ-خصم مكتسب ب-خصم مسموح به ج-خصم تجاري د-ليس مما ذكر

17- يحتسب هذا الخصم بأخذ نسبة مالية ثابتة أو تصاعدية من ثمن المشتريات:

أ-خصم مكتسب ب-خصم الكمية ج-خصم تجاري د-ليس مما ذكر

18- بلغت مبيعات شركة أحمد إلى عميلها سعيد 36000 وحدة بسعر 4 دينار للوحدة، وتقوم محلات أحمد بإعطاء عملائها خصم كمية على مشترياتهم كالتالي: 5% على 10000 وحدة الأولى، 6% على 12000 وحدة التالية، 10% على ما يزيد عن 22000 وحدة، فإن خصم الكمية يساوي:

أ-7200 ب-10480 دينار ج-8440 دينار د-ليس مما ذكر

شرح خطوات الحل:

اول 10000 وحدة $\times 5\% = 500$ وحدة

ثاني 12000 وحدة $\times 6\% = 720$ وحدة

ما يزيد عن ذلك والبالغ (36000 - 22000) $\times 10\% = 1400$ وحدة

وبالتالي:

خصم الكمية بالوحدات = 1400 + 720 + 500 = 2620 وحدة

خصم الكمية بالدينار = 2620 وحدة × سعر الوحدة = 10480 دينار

#Ahmad Awd

19- يقوم المشتري في بعض الحالات بإعادة بضاعة إلى البائع لأسباب مختلفة منها:

أ-البضاعة غير مطابقة للمواصفات ب-وجود تلف في البضاعة ج-مرسلة على مشتر آخر د-جميع ما سبق

20- من المصطلحات المستخدمة عند إعادة البضاعة:

أ-المردودات ب-المسموحات ج-بضاعة الأمانة د-أ أو ب معا

21- مصطلح يستخدم عند إعادة البضاعة أو جزء منها لعدم مطابقتها للمواصفات:

أ-المردودات ب-المسموحات ج-بضاعة الأمانة د-أ أو ب معا

22- مصطلح يستخدم عند منح العميل خصما خاصا مقابل عدم إعادة البضاعة أو جزء منها لعدم مطابقتها للمواصفات:

أ-المردودات ب-المسموحات ج-بضاعة الأمانة د-أ أو ب معا

23- مردودات البضاعة تعتبر:

أ-مردودات داخلية بالنسبة للبائع ب-مردودات خارجة بالنسبة للمشتري ج-دائنو في دفاتر المشتري د- جميع ما ذكر

24- تسجل مردودات البضاعة في دفاتر المشتري كـ:

أ-مردودات خارجة ب-مردودات داخلية ج- مردودات مشتريات د- أ و ج معا

25- تسجل مردودات البضاعة في دفاتر البائع كـ:

أ-مردودات خارجة ب-مردودات داخلية ج- مردودات مبيعات د- ب و ج معا

26- الطرف الأيمن من قيد اثبات المردودات الداخلة النقدية هو:

أ-ح/مردودات المبيعات ب-ح/النقدية ج-ح/العميل د-ح/المورد

27- الطرف الأيسر من قيد اثبات المردودات الداخلة النقدية هو:

أ-ح/مردودات المبيعات ب-ح/النقدية ج-ح/العميل د-ح/المورد

28- الطرف الأيسر من قيد اثبات المردودات الداخلة على الحساب هو:

أ-ح/مردودات المبيعات	ب-ح/النقدية	ج-ح/العميل	د-ح/المورد
----------------------	-------------	------------	------------

29- الطرف الأيمن من قيد اثبات المردودات الخارجة النقدية هو:

أ-ح/مردودات المشتريات	ب-ح/النقدية	ج-ح/العميل	د-ح/المورد
-----------------------	-------------	------------	------------

30- الطرف الأيسر من قيد اثبات المردودات الداخلة النقدية هو: (تم تعديل الإجابة)

أ-ح/مردودات المشتريات	ب-ح/النقدية	ج-ح/العميل	د-ح/المورد
-----------------------	-------------	------------	------------

31- الطرف الأيمن من قيد اثبات المردودات الخارجة على الحساب هو:

أ-ح/مردودات المشتريات	ب-ح/النقدية	ج-ح/العميل	د-ح/المورد
-----------------------	-------------	------------	------------

32- مبلغ الخصم النقدي يساوي:

أ-مبلغ الدين	ب-مبلغ النقدية المستلم	ج-الفرق بين مبلغ الدين والنقدية المستلم	د-ليس مما ذكر
--------------	------------------------	---	---------------

33- الطرف الأيمن من قيد تسجيل الخصم النقدي في دفاتر البائع هو:

أ-ح/الخصم المسموح به	ب-ح/الخصم المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
----------------------	-------------------	--------------	--------------

34- الطرف الأيسر من قيد تسجيل الخصم النقدي في دفاتر البائع هو:

أ-ح/الخصم المسموح به	ب-ح/الخصم المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
----------------------	-------------------	--------------	--------------

35- الطرف الأيمن من قيد تسجيل الخصم النقدي في دفاتر المشتري هو:

أ-ح/الخصم المسموح به	ب-ح/الخصم المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
----------------------	-------------------	--------------	--------------

36- الطرف الأيسر من قيد تسجيل الخصم النقدي في دفاتر المشتري هو:

أ-ح/الخصم المسموح به	ب-ح/الخصم المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
----------------------	-------------------	--------------	--------------

37- الطرف الأيمن من قيد تسجيل خصم الكمية في دفاتر البائع هو:

أ-ح/خصم الكمية المسموح به	ب-ح/خصم الكمية المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
---------------------------	------------------------	--------------	--------------

38- الطرف الأيمن من قيد تسجيل خصم الكمية في دفاتر المشتري هو:

أ-ح/خصم الكمية المسموح به	ب-ح/خصم الكمية المكتسب	ج-ح/المدينون	د-ح/الدائنون
---------------------------	------------------------	--------------	--------------

39- الطرف الأيسر من قيد تسجيل خصم الكمية في دفاتر المشتري هو:

أ-ح/خصم الكمية المسموح به ب-ح/خصم الكمية المكتسب ج-ح/المدينون د-ح/الدائنون

40- الخصم التجاري يسجل في:

أ-دفاتر البائع ب-دفاتر المشتري ج-دفاتر البائع ودفاتر المشتري د-ليس مما سبق

41- إذا كانت سياسة تسليم البضاعة محلات البائع، فإن م. نقل البضاعة يتحملها:

أ-البائع ب-المشتري ج-شركة النقل د-ليس مما سبق

42- إذا كانت سياسة تسليم البضاعة محلات المشتري، فإن م. نقل البضاعة يتحملها:

أ-البائع ب-المشتري ج-شركة النقل د-ليس مما سبق

43- تظهر م. نق البضاعة كمصاريف نقل مبيعات في حالة التسليم:

أ-محلات المشتري ب-محلات البائع ج-أ، ب د-ليس مما ذكر

44- تظهر م. نقل البضاعة كمصاريف نقل مشتريات في حالة التسليم:

أ-محلات المشتري ب-محلات البائع ج-أ، ب د-ليس مما ذكر

45- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات ب-م. نقل مبيعات ج-النقدية د-الدائنون

شرح خطوات الحل:

من ح / م. نقل مشتريات

الى ح / النقدية

#Ahmad Awd

46- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات ب-م. نقل مبيعات ج-النقدية د-الدائنون

شرح خطوات الحل:

من ح / م. نقل مشتريات

الى ح/ النقدية

#Ahmad Awd

47- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-النقدية	د-لا يوجد قيد
------------------	-----------------	-----------	---------------

48- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-النقدية	د-الدائنون
------------------	-----------------	-----------	------------

شرح خطوات الحل:

من ح / م. نقل مشتريات

الى ح/ الدائنون

#Ahmad Awd

49- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-النقدية	د-الدائنون
------------------	-----------------	-----------	------------

شرح خطوات الحل:

من ح / م. نقل مشتريات

الى ح/ الدائنون

#Ahmad Awd

50- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ.م. نقل مشتريات ب.م. نقل مبيعات ج.المدينون د.الدائنون

شرح خطوات الحل:

من ح / المدينون

الى ح/ النقدية

#Ahmad Awd

51- إذا كان التسليم محلات البائع ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ.م. نقل مشتريات ب.م. نقل مبيعات ج.المدينون د.النقدية

شرح خطوات الحل:

من ح / المدينون

الى ح/ النقدية

#Ahmad Awd

52- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ.م. نقل مشتريات ب.م. نقل مبيعات ج.المدينون د.الدائنون

53- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-النقدية	د-المدينون
------------------	-----------------	-----------	------------

54- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع البائع مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-المدينون	د-لا يوجد قيد
------------------	-----------------	------------	---------------

55- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو: (تم تعديل السؤال)

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-المدينون	د-الدائنون
------------------	-----------------	------------	------------

56- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر البائع في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-المدينون	د-الدائنون
------------------	-----------------	------------	------------

57- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيمن من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-المدينون	د-الدائنون
------------------	-----------------	------------	------------

58- إذا كان التسليم محلات المشتري ، فإن الطرف الأيسر من قيد اثبات م. نقل البضاعة في دفاتر المشتري في حالة دفع المشتري مبلغ المصاريف هو:

أ-م. نقل مشتريات	ب-م. نقل مبيعات	ج-النقدية	د-الدائنون
------------------	-----------------	-----------	------------

59- م. نقل المبيعات تظهر بدفاتر البائع في حالة:

أ-التسليم محلات البائع	ب-التسليم محلات المشتري ويدفع البائع مبلغ المصاريف
ج-التسليم محلات البائع ويدفع المشتري مبلغ المصاريف	د-التسليم محلات البائع ويدفع البائع مبلغ المصاريف

60- م. نقل المبيعات تظهر بدفاتر البائع في حالة:

أ-التسليم محلات البائع	ب-التسليم محلات المشتري ويدفع البائع مبلغ المصاريف
ج-التسليم محلات المشتري ويدفع المشتري مبلغ المصاريف	د-ب أو ج معا

61- م. نقل المبيعات تظهر بدفاتر المشتري في حالة:

- أ-التسليم محلات البائع ب-التسليم محلات المشتري ويدفع البائع مبلغ المصاريف
ج-التسليم محلات البائع ويدفع المشتري مبلغ المصاريف **د- ليس مما ذكر**

62- م. نقل المشتريات تظهر بدفاتر المشتري في حالة:

- أ-التسليم محلات المشتري
ب-التسليم محلات المشتري ويدفع البائع مبلغ المصاريف
ج-التسليم محلات البائع ويدفع المشتري مبلغ المصاريف
د- التسليم محلات المشتري ويدفع المشتري مبلغ المصاريف

63- م. نقل المشتريات تظهر بدفاتر المشتري في حالة: د

- أ-التسليم محلات المشتري ب-التسليم محلات البائع ويدفع البائع مبلغ المصاريف نيابة عن البائع
ج-التسليم محلات البائع ويدفع المشتري مبلغ المصاريف **د-ب أو ج**

64- احد العمليات التالية لا ينتج عنها قيد محاسبي في دفاتر البائع:

أ-تسليم البضاعة محلات البائع ويدفع المشتري نفسه مبلغ المصاريف.

- ب-تسليم البضاعة محلات البائع ويدفع البائع مبلغ م. نقل البضاعة.
ج-تسليم البضاعة محلات المشتري ويدفع البائع نفسه م. نقل البضاعة.
د-التسليم محلات المشتري ويدفع المشتري نيابة عن البائع.

65- احد العمليات التالية لا ينتج عنها قيد محاسبي في دفاتر المشتري:

- أ-تسليم البضاعة محلات البائع ويدفع المشتري نفسه مبلغ المصاريف.
ب-تسليم البضاعة محلات البائع ويدفع البائع مبلغ م. نقل البضاعة.
ج-تسليم البضاعة محلات المشتري ويدفع البائع نفسه م. نقل البضاعة.
د-التسليم محلات المشتري ويدفع المشتري نيابة عن البائع.

66- إحدى العبارات التالية صحيحة:

- أ-المبيعات دائنة والخصم عليها ومردوداتها مدينة.
ب-المشتريات مدينة والخصم عليها ومردوداتها دائنة. **(تم تعديل الإجابة)**
ج-م. نقل المشتريات وم. نقل المبيعات مدينة.

د-جميع ما ذكر عبارات صحيحة

67- إحدى العبارات التالية خاطئة:

أ-المردودات والمسموحات الداخلة دائنة.

ب-المردودات والمسموحات الخارجة مدينة.

ج-م. نقل المبيعات مدينة وم. نقل المشتريات دائنة.

د-جميع ما ذكر عبارات خاطئة.

68- ذلك النظام الذي لا يتغير فيه مخزون البضاعة بعمليات البضاعة من شراء وبيع:

أ-نظام الجرد المستمر **ب-نظام الجرد الدوري** ج-نظام الجرد الأول د-ليس مما ذكر

69- الطرف الأيمن من قيد تسوية بضاعة آخر المدة هو:

أ-بضاعة آخر المدة ب-المتاجرة ج-أ.خ د-المبيعات

70- الطرف الأيسر من قيد تسوية بضاعة آخر المدة هو:

أ-بضاعة آخر المدة **ب-المتاجرة** ج-أ.خ د-المبيعات

71- الطرف الأيمن من قيد تسوية بضاعة أول المدة هو:

أ-بضاعة أول المدة **ب-المتاجرة** ج-أ.خ د-المبيعات

72- الطرف الأيسر من قيد تسوية بضاعة أول المدة هو:

أ-بضاعة أول المدة ب-المتاجرة ج-أ.خ د-المبيعات

73- إذا علمت أن المشتريات 25000 دينار، عمولة المشتريات 2000 دينار، م. نقل المشتريات

500 دينار، مردودات المشتريات 2500 دينار، فإن صافي المشتريات:

أ-25000 دينار ب-27000 دينار ج-26000 دينار د-25500 دينار

شرح خطوات الحل:

صافي المشتريات =

المشتريات + عمولة المشتريات + م. نقل المشتريات - مردودات المشتريات

$$25000 \text{ دينار} = 2500 - 500 + 2000 + 25000$$

#Ahmad Awd

74- إذا علمت أن مخزون اول المدة 12000 دينار، صافي المشتريات 25000 دينار، مخزون آخر المدة 10000 دينار، فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوي:

أ-23000 دينار ب-27000 دينار ج-3000 دينار د-37000 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + المشتريات - بضاعة آخر المدة

$$27000 \text{ دينار} = 10000 - 25000 + 12000 =$$

#Ahmad Awd

75- إذا علمت أن مخزون اول المدة 12000 دينار، صافي المشتريات 25000 دينار، مخزون آخر المدة 10000 دينار، فإن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع تساوي:

أ-23000 دينار ب-27000 دينار ج-37000 دينار د-47000 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = بضاعة أول المدة + المشتريات

$$37000 \text{ دينار} = 25000 + 12000 =$$

#Ahmad Awd

76- إذا علمت أن تكلفة البضاعة المباعة تساوي 27000 دينار، مخزون آخر المدة يساوي 10000 دينار، المشتريات 25000، فإن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع تساوي:

أ- 52000 دينار ب- 35000 دينار ج- **37000 دينار** د- 8000 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = تكلفة البضاعة المباعة + مخزون آخر المدة

$$= 10000 + 27000 = \text{37000 دينار}$$

#Ahmad Awd

77- العلاقة بين مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة علاقة:

أ- طردية ب- **عكسية** ج- انسيابية د- لا يوجد علاقة

78- العلاقة بين مخزون آخر المدة ومجمل الربح علاقة:

أ- **طردية** ب- عكسية ج- انسيابية د- لا يوجد علاقة

79- العلاقة بين مخزون آخر المدة وصافي الربح علاقة:

أ- **طردية** ب- عكسية ج- انسيابية د- لا يوجد علاقة

80- إذا علمت أن صافي المشتريات يساوي 25000 دينار وأن مخزون آخر المدة يقل عن مخزون أول المدة بـ 2000 دينار، فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوي:

أ- 25000 دينار ب- **27000 دينار** ج- 23000 دينار د- ليس مما ذكر

شرح خطوات الحل:

لتسهيل فهم هذا السؤال نفرض ان مبلغ مخزون اول المدة = 3000 دينار وبالتالي فان

$$\text{مخزون اخر المدة} = 2000 - 3000 = 1000 \text{ دينار}$$

اذن تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + المشتريات - بضاعة آخر المدة

$$= 1000 - 25000 + 3000 \text{ دينار } 27000$$

#Ahmad Awd

81- إذا علمت أن صافي المشتريات يساوي 25000 دينار وأن مخزون آخر المدة يزيد عن مخزون أول المدة بـ 2000 دينار، فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوي:

أ- 25000 دينار ب- 27000 دينار ج- 23000 دينار د- ليس مما ذكر

شرح خطوات الحل:

لتسهيل فهم هذا السؤال نفرض أن مبلغ مخزون أول المدة = 3000 دينار وبالتالي فإن مخزون آخر المدة = 2000 + 3000 = 5000 دينار

اذن تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + المشتريات - بضاعة آخر المدة

$$= 5000 - 25000 + 3000 \text{ دينار } 23000$$

#Ahmad Awd

82- إذا علمت أن صافي المشتريات يساوي 25000 دينار وأن مخزون آخر المدة يقل عن مخزون أول المدة بـ 2000 دينار، صافي المبيعات 35000، فإن مجمل الربح يساوي:

أ- 12000 دينار ب- 27000 دينار ج- 23000 دينار د- 8000 دينار

شرح خطوات الحل:

بالرجوع الى سؤال رقم 80 فإننا اوجدنا تكلفة البضاعة المباعة والتي تساوي 27000 دينار

اذن فإن مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

$$= 27000 - 35000 \text{ دينار } 8000$$

83- يتطلب اعتماد هذه الطريقة وجود سجلات لمعرفة سعر الشراء لكل وحدة مشتراة ومعرفة الوحدات التي تم بيعه، طريقة:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

84- حسب هذه الطريقة يتم توزيع تكلفة البضاعة المتاحة على الوحدات الكلية وبالتساوي:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

85- لا تلائم هذه الطريقة المنشآت التي تتعامل بحجم كبير من الوحدات، لكنها تعطي قيمة دقيقة لمخزون البضاعة والبضاعة المباعة:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

86- حسب هذه الطريقة يتم افتراض أن آخر بضاعة مشتراة هي التي بيعت أولا والبضاعة الباقية في المخازن هي من بضاعة أول المدة ومن ثم المشتريات التي تليها:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

87- حسب هذه الطريقة يتم تسعير البضاعة على أساس أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية المدة هي من البضاعة التي تم شراؤها أخيرا:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

88- حسب هذه الطريقة فإن البضاعة المباعة من وحدات أول المدة ومن ثم الوحدات التي تليها:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

89- طريقة عند استخدامها في اوقات التضخم تؤدي إلى زيادة الأرباح:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

90- طريقة عند استخدامها في اوقات التضخم تؤدي إلى تخفيض الأرباح:

أ-الوحدات المباعة فعلا ب-المتوسط المرجح ج-الوارد أولا صادر أولا د-الوارد أخيرا صادر أولا

91- هي الفترة التي يعطيها البائع للمشتري ليقوم بتسديد ما عليه من مستحقات مقابل خصما معينا وتكون هذه الفترة أقصر من فترة السداد الأصلية:

أ-فترة الخصم ب-فترة السداد ج-فترة الشراء د-لس مما ذكر

92- هي الفترة التي يعطيها البائع للمشتري ليقوم بتسديد ما عليه من مستحقات وديون:

أ-فترة الخصم ب-فترة السداد ج-فترة الشراء د-لس مما ذكر

93- هو مقدار الخصم الممنوح للمشتري والذي يكون عادة نسبة من سعر الكتالوج أو قوائم الاسعار المعلنة:

أ- الخصم التجاري ب-الخصم النقدي ج-خصم الكمية د-ليس مما ذكر

94- بقصد بمصطلح Discount Period :

أ-الخصم النقدي ب-فترة الخصم ج-الخصم التجاري د-فترة السداد

95- مصطلح Trade Discount يقصد به :

أ-الخصم النقدي ب-فترة الخصم ج-الخصم التجاري د-فترة السداد

96- يقصد بمصطلح Cash Discount :

أ-الخصم النقدي ب-فترة الخصم ج-الخصم التجاري د-فترة السداد

97- مصطلح LIFO يقصد به:

أ-الوارد أولا صادر أولا ب-الوارد أخيرا صادر أولا ج-الوحدات الفعلية د-المتوسط المرجح

98- مصطلح FIFO يقصد به: (تم تعديل الإجابة)

أ-الوارد أولا صادر أولا ب-الوارد أخيرا صادر أولا ج-الوحدات الفعلية د-المتوسط المرجح

99- هي قيمة مخزون أول المدة + صافي المشتريات ت - قيمة مخزون آخر المدة:

أ- Cost of Goods Sold ب-FIFO ج-LIFO د-Trade Discount

100- حسب هذه الطريقة يتم توزيع تكلفة البضاعة المتاحة على الوحدات الكلية وبالتساوي:

أ-FIFO ب-LIFO ج-Specific Identification Method د-ليس مما ذكر

الوحدة السادسة

1- يعتبر نقطة البداية لإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية:

أ-ميزان المراجعة ب- ميزان المراجعة قبل التسويات ج-ميزان المراجعة بعد التسويات د-ليس مما سبق

2- الهدف منه تحديد مجمل الربح أو الخسارة:

أ-ح/أ.خ ب-ح/المتاجرة ج-ح/ت.أ.خ د-ح/جاري الشركاء

3- الهدف منه تحديد صافي الربح أو الخسارة:

أ-ح/أ.خ ب-ح/المتاجرة ج-ح/ت.أ.خ د-ح/جاري الشركاء

4- جميعها حسابات تظهر في الجانب الأيمن لحساب المتاجرة ما عدا:

أ-ح/المشتريات ب-ح/بضاعة أول المدة ج-ح/بضاعة آخر المدة ج-مصرفات متعلقة بالمشتريات

5- جميعها حسابات تظهر في الجانب الأيسر لحساب المتاجرة ما عدا:

أ-ح/المشتريات ب-ح/المبيعات ج-ح/بضاعة آخر المدة ج-خصم مكتسب

6- الفرق بين جانبي ح/المتاجرة يذهب إلى:

أ-ح/أ.خ ب-الميزانية العمومية ج-قائمة التغير في المركز المالي د-ليس مما سبق

7- الفرق بين جانبي ح/المتاجرة يذهب إلى:

أ-ح/أ.خ الجانب الأيمن إذا كان مجمل ربح ب-ح/أ.خ الجانب الأيمن إذا كان مجمل خسارة ج-ح/أ.خ الجانب الأيسر إذا كان مجمل خسارة د- ليس مما سبق

8- إذا كان مجموع الجانب الأيمن من ح/المتاجرة يساوي 25000 دينار والجانب الأيسر يساوي

23500 دينار، فإن نتيجة ح/المتاجرة هي:

أ-مجموع ربح 1500 دينار ب- صافي خسارة 1500 ج-مجموع خسارة 1500 د-صافي ربح 1500 دينار

9- إذا كان مجموع الجانب الأيمن من ح/المتاجرة يساوي 25000 دينار والجانب الأيسر يساوي

26500 دينار، فإن نتيجة ح/المتاجرة هي:

أ-مجموع ربح 1500 دينار ب- صافي خسارة 1500 ج-مجموع خسارة 1500 د-صافي ربح 1500 دينار

12- إذا كان مجموع الجانب الأيمن من ح/أ.خ يساوي 25000 دينار والجانب الأيسر يساوي 26500 دينار ،فإن نتيجة ح/أ.خ هي:

أ-مجمعل ربح 1500 دينار ب- صافي خسارة 1500 ج-مجمعل خسارة 1500 د-صافي ربح 1500 دينار

11- إذا كان مجموع الجانب الأيمن من ح/أ.خ يساوي 25000 دينار والجانب الأيسر يساوي 23500 دينار، فإن نتيجة ح/أ.خ هي:

أ-مجمعل ربح 1500 دينار ب- صافي خسارة 1500 ج-مجمعل خسارة 1500 د-صافي ربح 1500 دينار

12- الطرف الأيمن من قيد إقفال ح/المتاجرة في حالة وجود مجمعل ربح هو:

أ- ح/المتاجرة ب- ح/أ.خ ج- ح/ت.أ.خ د-رأس المال

13- الطرف الأيسر من قيد إقفال ح/المتاجرة في حالة وجود مجمعل ربح هو:

أ- ح/المتاجرة ب- ح/أ.خ ج- ح/ت.أ.خ د-رأس المال

14- الطرف الأيمن من قيد إقفال ح/المتاجرة في حالة وجود مجمعل خسارة هو:

أ- ح/المتاجرة ب- ح/أ.خ ج- ح/ت.أ.خ د-رأس المال

15- الطرف الأيسر من قيد إقفال ح/المتاجرة في حالة وجود مجمعل خسارة هو:

أ- ح/المتاجرة ب- ح/أ.خ ج- ح/ت.أ.خ د-رأس المال

16- جميع الحسابات التالية تقفل في ح/أ.خ ما عدا:

أ-مصرفوف رواتب ب-مصرفوف إيجار ج-إيراد عقار د-مصرفوف صيانة مستحق

17- جميع الحسابات التالية تقفل في ح/أ.خ الجانب الأيمن ما عدا:

أ-مصرفوف رواتب ب-مصرفوف إيجار ج-فوائد مدينة د-فوائد دائنة

18- جميع الحسابات التالية تقفل في ح/أ.خ الجانب الأيسر ما عدا:

أ-فوائد مدينة ب- ج-إيراد عقار د-فوائد دائنة د-أرباح أسهم

19- الفرق بين جانبي ح/أ.خ يذهب إلى:

أ-ح/رأس المال الجانب الأيمن إذا كان صافي ربح	ب-ح/رأس المال الجانب الأيمن إذا كان صافي خسارة
ح/رأس المال الجانب الأيسر إذا كان صافي خسارة	د- ليس مما سبق

20- الطرف الأيسر من قيد إقفال ح/أ.خ في حالة وجود صافي ربح هو:

أ-ح/رأس المال	ب-ح/أ.خ	ج-قائمة المركز المالي	د-ح/المتاجرة
---------------	---------	-----------------------	--------------

21- الطرف الأيسر من قيد إقفال ح/أ.خ في حالة وجود صافي خسارة هو:

أ-ح/رأس المال	ب-الميزانية العمومية	ج-ح/أ.خ	د-ح/المتاجرة
---------------	----------------------	---------	--------------

22- الطرف الأيمن من قيد إقفال ح/أ.خ في حالة وجود صافي ربح هو:

أ-ح/رأس المال	ب-الميزانية العمومية	ج-أ.خ	د-ح/المتاجرة
---------------	----------------------	-------	--------------

23- الطرف الأيمن من قيد إقفال ح/أ.خ في حالة وجود صافي خسارة هو:

أ-ح/رأس المال	ب-الميزانية العمومية	ج-أ.خ	د-ح/المتاجرة
---------------	----------------------	-------	--------------

24- احد البنود التالية يدخل في احتساب رأس المال العامل:

أ-البضاعة	ب- المدينون	ج- قرض قصير الأجل	د-جميع ما سبق
-----------	-------------	-------------------	---------------

25- إن ناتج معادلة إجمالي المبيعات مطروحا منه الخصم على المبيعات ومردودات المبيعات ومسموحاتها ,يساوي:

أ-إجمالي المبيعات.	ب-صافي المشتريات.	ج-صافي المبيعات.	د-إجمالي المشتريات.
--------------------	-------------------	------------------	---------------------

26- هي الحسابات التي تنتقل أرصدها من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى:

أ- <u>الحسابات الحقيقية أو الدائمة</u>	ب-الحسابات المؤقتة	ج-حسابات المتاجرة	د-حسابات أ.خ
--	--------------------	-------------------	--------------

27- من الأصول الثابتة الغير ملموسة :

أ- الشهرة	ب- العلامة التجارية	ج- أ + ب	د- السيارات
-----------	---------------------	----------	-------------

28- يجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب المتاجرة دائناً إذا كانت النتيجة:

أ-مجمّل خسارة. ب-مجمّل ربح. ج-صافي خسارة. د-صافي ربح.

29- هي الحسابات التي لا تنتقل أرصدها من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى:

أ- الحسابات الحقيقية أو الدائمة
ب- الحسابات المؤقتة
ج- حسابات المتاجرة
د- حسابات التغير في المركز المالي

32- الطريقة المميزة في عرض الميزانية والتي تسهل عملية استخراج النسب المالية لأغراض التحليل المالي هي:

أ- الطريقة الحديثة أو طريقة التقرير. ب- الطريقة التقليدية. ج- الطريقة المحورية. د- الطريقة المركبة.

31- الطرف الأيمن من قيد إقفال ح/المسحوبات هو:

أ- ح/رأس المال ب- ح/المسحوبات ج- ح/أ.خ د- ح/المتاجرة

32- يجعل حساب الأرباح والخسائر دائنا وحساب المتاجرة مدينا إذا كانت النتيجة:

أ-مجمّل خسارة. ب-مجمّل ربح. ج-صافي خسارة. د-صافي ربح.

33- الطرف الأيسر من قيد إقفال ح/المسحوبات هو:

أ- ح/رأس المال ب- ح/المسحوبات ج- ح/أ.خ د- ح/المتاجرة

34- في نهاية الفترة المالية تقفل مصاريف نقل المشتريات في:

أ- ح/أ.خ جانب منه ب- ح/المتاجرة جانب منه ج- ح/المتاجرة جانب له د- ح/أ.خ جانب له

35- في نهاية الفترة المالية تقفل مصاريف نقل المبيعات في:

أ- ح/أ.خ جانب منه ب- ح/المتاجرة جانب منه ج- ح/المتاجرة جانب له د- ح/أ.خ جانب له

36- في نهاية الفترة المالية تقفل بضاعة أول المدة في:

أ- ح/أ.خ جانب منه ب- ح/المتاجرة جانب منه ج- ح/المتاجرة جانب له د- ح/أ.خ جانب له

37- في نهاية الفترة المالية تقفل بضاعة آخر المدة في:

أ-ح/أ.خ جانب منه ب-ح/المتاجرة جانب منه ج-ح/المتاجرة جانب له د-ح/أ.خ جانب له

38- في نهاية الفترة المالية تقفل إيرادات أ.م في:

أ-ح/أ.خ جانب منه ب-ح/المتاجرة جانب منه ج-ح/المتاجرة جانب له د-ح/أ.خ جانب له

39- رأس المال العامل هو:

أ-الأصول الثابتة -الالتزامات المتداولة ب- الأصول-الالتزامات

ج- الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة د- صافي الأصول

إن مصطلح Current Assets معناه

أ- الأصول المتداولة ب- الأصول الملموسة ج- الأصول الغير ملموسة د- الأصول الثابتة

41- تظهر في ميزان المراجعة بعد الإقفال :

أ- حسابات المتاجرة ب- حسابات أ.خ ج- حسابات الإيرادات د- حسابات الميزانية

42- إذا كانت المبيعات 300000 دينار وتكلفة البضاعة المباعة 200000 دينار فإن نسبة مجمل الربح:

أ-33.3% ب- 25.5% ج- 22% د- 15%

شرح خطوات الحل:

مجم الربح = المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة = 300000 - 200000 = 100000

نسبة مجمل الربح = مجمل الربح ÷ المبيعات = 100000 ÷ 300000 = 33.3%

#Ahmad Awd

43- تدرج الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة عند تبويبها ضمن مجموعة :

أ-الأصول المتداولة ب- الالتزامات المتداولة ج- الالتزامات طوية الأجل د- حقوق الملكية

44- أحد البنود التالية يدخل في احتساب رأس المال العامل:

أ- قرض طويل الأجل ب- السيارات ج- جاري الشريك د- **قرض قصير الأجل**

45- أي من البنود التالية يعتبر مصدراً للأموال:

أ- صافي الربح ب- بيع أصل ثابت ج- إصدار اسهم د- **كل ما ذكر**

46- إن مصطلح Working Capital يعني :

أ- **رأس المال العامل** . ب- رأس المال . ج- حقوق الملكية . د- ليس مما ذكر .

47- من مصادر الأموال :

أ- تخفيض رأسمال الأسهم . ب- **بيع أصل من الأصول الثابتة** . ج- تسديد قرض طويل الأجل . د- كل ما ذكر .

48- : يقابله بالعربية Current Liabilities مصطلح

أ- **الالتزامات المتداولة** . ب- الالتزامات طويلة الأجل . ج- الخصوم طويلة الأجل . د- حقوق الملكية

49- من الأصول الثابتة غير الملموسة :

أ- **براءة الاختراع** . ب- المباني . ج- الآلات . د- البضاعة .

52- مصطلح صافي المبيعات يعني باللغة الإنجليزية :

أ- Gross Income ب- Gross Sales ج- Net Income د- **Net Sales**

51- واحدة من الآتي لا تقفل في حساب الأرباح والخسائر :

أ- مصاريف نقل المبيعات . ب- مصاريف الرواتب . ج- **مردودات المشتريات** . د- مصاريف الإيجار .

52- إصدار سندات إقراض يعتبر من :

أ- **مصادر الأموال** . ب- استخدامات الأموال . ج- توزيع أموال . د- تبيض الأموال .

53- توزيعات الأرباح التي تقوم بها الشركة على المساهمين هي :

أ- مصدر من مصادر الأموال . ب- **استخدامات الأموال** . ج- أ + ب . د- لا شيء مما ذكر .

54- واحدة من الآتي ليست من مجموعة الأصول المتداولة:

أ-صندوق . ب- بنك . ج- أوراق الدفع . د- بضاعة.

55- واحدة من الآتي ليست من المصاريف التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر:

أ- مصروف الرواتب . ب- مصروف الإعلان . ج- مصروف التأمين . د- مصروف نقل المشتريات

56- من العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل هي :

أ-شراء آلة على الحساب ب-شراء آلة بكمبيالة ج-شراء آلة نقدا د-تحصيل قيمة كمبيالة نقدا

57- إذا كانت بضاعة أول المدة 500 دينار والمشتريات خلال المدة 600 دينار وبضاعة آخر المدة 250 دينار فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوي :

أ-1222 دينار ب-752 دينار ج-850 دينار د-1352 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + المشتريات - بضاعة آخر المدة

$$= 500 - 600 + 250 = 850 \text{ دينار}$$

#Ahmad Awd

58- إذا علمت أن صافي المبيعات = 70000 دينار ومردودات ومسموحات المبيعات 4000 دينار، فإن المبيعات تساوي:

أ-66222 دينار ب-74000 دينار ج-72222 دينار د-ليس مما ذكر

شرح خطوات الحل:

صافي المبيعات = المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات

اذن فان المبيعات = صافي المبيعات + مردودات ومسموحات المبيعات

$$= 70000 + 4000 = 74000 \text{ دينار}$$

59- إذا علمت أن صافي الربح 8000 دينار، والمصاريف التشغيلية 6000 دينار، مجمل الربح 20% من صافي المبيعات، فإن مجمل الربح =:

أ- 14000 دينار ب- 8222 دينار ج- 2222 دينار د- ليس مما ذكر

شرح خطوات الحل:

صافي الربح = مجمل الربح - المصاريف التشغيلية
فان مجمل الربح = صافي الربح + المصاريف التشغيلية
 $14000 = 6000 + 8000$ دينار

60- صافي الربح 8000 دينار، والمصاريف التشغيلية 6000 دينار، صافي المبيعات = 70000 دينار ومردودات ومسموحات المبيعات 4000 دينار، فإن مجمل الربح =

أ- 14000 دينار ب- 62222 دينار ج- 18222 دينار د- 6222 دينار

شرح خطوات الحل:

صافي الربح = مجمل الربح - المصاريف التشغيلية
فان مجمل الربح = صافي الربح + المصاريف التشغيلية
 $14000 = 6000 + 8000$ دينار

62- إذا علمت أن تكلفة البضاعة المتاحة 62500 دينار، بضاعة أول المدة 2500 دينار، مردودات ومسموحات المشتريات 2000 فإن صافي المشتريات =:

أ- 60000 دينار ب- 58000 دينار ج- 62000 دينار د- 65222 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المتاحة = بضاعة أول المدة + صافي المشتريات
فان صافي المشتريات = تكلفة البضاعة المتاحة - بضاعة أول المدة
$$= 62500 - 2500 = 60000 \text{ دينار}$$

#Ahmad Awd

63- إذا علمت أن تكلفة البضاعة المتاحة 62500 دينار، بضاعة أول المدة 2500 دينار،
مردودات ومسموحات المشتريات 2000 فإن المشتريات =

أ- 60000 دينار ب- 58000 دينار ج- 62000 دينار د- 65222 دينار

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المتاحة = بضاعة أول المدة + صافي المشتريات
فان صافي المشتريات = تكلفة البضاعة المتاحة - بضاعة أول المدة
$$= 62500 - 2500 = 60000 \text{ دينار}$$

ثم فان المشتريات = صافي المشتريات + مردودات ومسموحات المشتريات
$$= 60000 + 2000 = 62000 \text{ دينار}$$

#Ahmad Awd

64- مصطلح Net Loss يعني باللغة العربية:

أ- صافي الربح ب- مجمل الربح ج- صافي الخسارة د- مجمل الخسارة

65- القسم الذي يقوم بمطابقة تقرير الاستلام مع فاتورة الشراء مع طلب الشراء في المنشأة هو
قسم :

أ- المشتريات ب- المبيعات ج- الحسابات د- الخدمات

66- ان ناتج معادلة اجمالي المبيعات مطروحا منه الخصم على المبيعات ومردودات المبيعات ومسامحاتها ,يساوي :

أ-اجمالي المبيعات . ب-صافي المشتريات . ج-**صافي المبيعات** . د-اجمالي المشتريات .

67- إن المبلغ الذي يخفض من قيمة البضاعة أو الثمن المدون بالفاتورة دون ظهوره بالدفاتر المحاسبية يعتبر:

أ-خصم نقدي مكتسب ب-خصم كمية مدين ج-خصم نقدي مسموح به د-**خصم تجاري**

68- يقلل رصيد ح/ المتاجرة في ح/ أ . خ وذلك :

أ-يجعل ح/ المتاجرة مدينا و ح/ أ . خ دائنا في حالة مجمل الخسارة .
ب-يجعل ح/ المتاجرة مدينا و ح/ أ . خ دائنا في حالة مجمل الربح .
ج- يجعل ح/ أ . خ مدينا و ح/ المتاجرة دائنا في حالة مجمل الخسارة .
د- **الخيار ب أو ج.**

69- أي من البنود التالية يعتبر استخداماً للأموال:

أ-صافي الربح ب- بيع أصل ثابت ج- **سداد السندات** د- إصدار أسهم

72- إن مصطلح Fixed Assets معناه:

أ- الأصول المتداولة ب- الأصول الملموسة ج- الأصول الغير ملموسة د- **الأصول الثابتة**

71- من الأصول الثابتة غير الملموسة:

أ-السيارات ب- البترول ج- أوراق القبض د- **شهرة المحل**

72- لتشجيع العملاء على تسديد حساباتهم بسرعة تقوم بعض المنشآت بإعطاء خصم خاص يسمى:

أ- الخصم النقدي ب- الخصم الجاري ج- خصم الكمية د- المسموحات

73- إذا كانت تكلفة البضاعة المباعة 8500 دينار وبضاعة أول المدة 2000 دينار وصافي المشتريات 9000 دينار فإن قيمة بضاعة آخر المدة :

أ- 522 ب- 7222 ج- 6522 د- 2500

شرح خطوات الحل:

تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة + المشتريات - بضاعة آخر المدة
فان بضاعة آخر المدة = بضاعة أول المدة + المشتريات - تكلفة البضاعة المباعة

$$= 8500 - 9000 + 2000 = 2500 \text{ دينار}$$

#Ahmad Awd

74- يقابل المصطلح Permanent Accounts باللغة العربية:

أ- حسابات مؤقتة ب- حسابات اسمية ج- حسابات وهمية د- حسابات دائمة

75- يقابل المصطلح Trading Account باللغة العربية:

أ- حساب المتاجرة ب- حساب الأرباح والخسائر ج- صافي الربح د- صافي الخسارة

76- عندما يكون رصيد ح/أ.خ مدينا فإن هذا يؤدي إلى:

أ- تخفيض رأس المال ب- زيادة رأس المال ج- تخفيض الالتزامات د- زيادة الالتزامات

77- عندما يكون رصيد ح/أ.خ دائنا فإن هذا يؤدي إلى:

أ- تخفيض رأس المال ب- زيادة رأس المال ج- تخفيض الالتزامات د- زيادة الالتزامات

78- الطرف الأيمن من قيد إقفال رصيد ح/أ.خ في ح/اجاري صاحب المشروع في حالة الربح هو حساب:

أ- أ.خ ب- جاري صاحب المشروع ج- رأس المال د- ليس مما ذكر

79- الطرف الأيسر من قيد إقفال رصيد ح/أ.خ في ح/جاري صاحب المشروع في حالة الربح هو حساب:

أ.أ.خ ب- جاري صاحب المشروع ج- رأس المال د- ليس مما ذكر

80- الطرف الأيمن من قيد إقفال رصيد ح/أ.خ في ح/جاري صاحب المشروع في حالة الخسارة هو حساب:

أ.أ.خ ب- جاري صاحب المشروع ج- رأس المال د- ليس مما ذكر

81- لطرف الأيسر من قيد إقفال رصيد ح/أ.خ في ح/جاري صاحب المشروع في حالة الخسارة هو حساب:

أ.أ.خ ب- جاري صاحب المشروع ج- رأس المال د- ليس مما ذكر

82- تشمل بشكل مفصل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للوحدة الإقتصادية في تاريخ محدد:

أ- قائمة الدخل ب- قائمة المركز المالي ج- قائمة التغير في المركز المالي د- ليس مما ذكر

83- تشمل الأسهم والسندات والاستثمارات في شركات تابعة والأصول الثابتة التي لا تستخدم في الإنتاج:

أ- الأصول المتداولة ب- الاستثمارات طويلة الأجل ج- الأصول الثابتة د- الأصول غير ملموسة

84- تمثل الأصول التي تقتنى بقصد استخدامها في الإنتاج وتوليد إيرادات للمنشأة:

أ- الأصول الثابتة ب- الأصول الغير ملموسة ج- الأصول المتناقصة د- الأصول المتداولة

85- تشمل الأصول التي تستنفذ أثناء عملية الاستخراج:

أ- الأصول الثابتة ب- الأصول الغير ملموسة ج- الأصول المتناقصة د- الأصول المتداولة

86- تمثل الديون التي على الشركة والتي يستحق دفعها خلال سنة واحدة أو دورة تشغيلية واحدة:

أ- الالتزامات طويلة الأجل ب- الالتزامات قصيرة الأجل ج- الأصول الثابتة د- الأصول المتداولة

87- حسب هذه الطريقة نبدأ بالاصول الثابتة غير الملموسة ثم الملموسة ثم الاصول المتداولة:

أ- صعوبة تحويلها إلى نقد ب-سهولة تحويلها إلى نقد ج-حسب سعرها د-ليس مما ذكر

88- حسب هذه الطريقة نبدأ بالاصول المتداولة ثم الثابتة الملموسة ثم غير الملموسة :

أ- صعوبة تحويلها إلى نقد ب-سهولة تحويلها إلى نقد ج-حسب سعرها د-ليس مما ذكر

89- حسب هذه الطريقة نبدأ بالاصول المتداولة ثم نطرح منها الالتزامات المتداولة ثم نضيف الاصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة ثم يلي ذلك مصادر رأس المال:

أ-صعوبة تحويلها إلى نقد ب-سهولة تحويلها إلى نقد ج-طريقة التقرير د-طريقة الحساب

92- هي قائمة مالية رئيسية تبين الأنشطة المالية والاستثمارية للمنشأة خلال مدة زمنية معينة:

أ-قائمة الدخل ب-قائمة المركز المالي ج-قائمة التغير في المركز المالي د-قائمة المبيعات

91- يجمع بين أرصدة الحسابات قبل التسوية والتسويات الجردية في نهاية المدة:

أ-ميزان المراجعة قبل التسوية ب-ميزان المراجعة بعد التسوية ج-ميزان المراجعة قبل الإقفال د-ميزان المراجعة بعد الإقفال

92- يشتمل على أرصدة الحسابات الباقية بعد إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات والمسحوبات:

أ-ميزان المراجعة قبل التسوية ب-ميزان المراجعة بعد التسوية ج-ميزان المراجعة قبل الإقفال د-ميزان المراجعة بعد الإقفال

93- قائمة بايرادات ومصروفات المنشأة وصافي الدخل أو صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة وتستخدم لتقييم أداء المشروع:

أ-قائمة الدخل ب-قائمة المركز المالي ج-قائمة التغير في المركز المالي د-قائمة المبيعات

94- يعني زيادة مجموع المصروفات عن مجموع الإيرادات:

أ-Net Income ب-Net Loss ج-Net Sales د- Gross Profit

95- يعني زيادة مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات:

أ- **Net Income** ب- Gross Loss ج- Net Sales د- Gross Profit

96- قيود يومية تقفل بها الحسابات الاسمية أو المؤقتة في نهاية المدة:

أ-قيود التسوية ب-قيود الاثبات ج- **قيود الإقفال** د-ليس مما ذكر

97- يمثل زيادة إيراد المبيعات على تكلفة البضاعة المباعة:

أ-Net Income ب- Gross Loss ج- Net Sales د- **Gross Profit**

98- يمثل زيادة تكلفة البضاعة المباعة على إيراد المبيعات:

أ-Net Income ب- **Gross Loss** ج- Net Sales د- Gross Profit

99- ايراد المبيعات مطروحا منه الخصم على المبيعات ومردودات المبيعات ومسموحاتها:

أ- Gross Profit ب- Gross Loss ج- **Net Sales** د- Net Income

100- تمثل تكلفة المخزون الذي قام المشروع ببيعه إلى العملاء وتعتبر من أكبر المصروفات قيمة في معظم المشروعات التجارية:

أ-بضاعة آخر المدة ب- **تكلفة المبيعات** ج-تكلفة غير مباشرة د-المصروفات التسويقية

ثانياً: كتاب المقرر النهائي

الوحدة الرابعة

الفرضيات والمبادئ المحاسبية

2 . الفرضيات والمبادئ المحاسبية

1 . 2 الفرضيات المحاسبية (Accounting Postulates)

تستعمل ادارة المشروع المعلومات والبيانات التي يقوم المحاسب بجمعها وتلخيصها ووضعها في القوائم المالية كاساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات

، وكذلك تعتمد فئات أخرى مثل المساهمين ، والدائنين والعملاء ، والدوائر الحكومية المختصة ، على هذه البيانات والمعلومات كأساس لقراراتها ، وهكذا يبدو واضحاً ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً لفرضيات ومبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً من العاملين بمهنة المحاسبة ، بحيث تبعث الطمأنينة لدى جميع الأطراف المعتمدة على البيانات الواردة في هذه القوائم لاتخاذ قراراتها المختلفة على ضوء بيانات صحيحة وموضوعية ومن الجدير بالذكر أن هذه الفرضيات والمبادئ خلافاً لقوانين العلوم الطبيعية : لا توجد على هيئة قوانين ، وأنها تأتي كتطبيقات محاسبية أو أعراف ، ومفاهيم من صنع الإنسان ، تخضع بالتالي للتقييم والتعديل كلما دعت الضرورة إلى الله ، وقد جاءت هذه الفرضيات والمبادئ ، نتيجة الاتفاق بين الممارسين للمهنة والمتخصصين فيها ، والذي كان ثمرة الخبرة والعادة والضرورة العملية ونود الإشارة هنا إلى أن الكتابات المحاسبية لا تتفق في تصنيفها مع ما يجبه أن يعتبره الأرضية أو مبدأ محاسبة ، إذ أن ما يعتبره البعض مبدأ قد يعتبره البعض الآخر فرسية . والعكس شنيح ! وقد عزف هندرکسون الفرضية على أنها أمر بديهي الا يحتاج الى برهان وهو اعتراض اساسي خاص بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعمل فيها المشروع انا المبادئ المحاسبية فهي عبارة عن فرضيات ثبتت صحتها إن أمكن التحقق منها بالتجربة أو هي قروض على مستوى عال من الصحة وقد تكون الفرضيات التالية ملائمة لغايات هذا المساق

1 . 1 . 2 فرض الموضوعية

Objectivity) يعزف هندرکسون " الموضوعية على أنها الاعتماد على قياس للبيانات يمكن التثبيت منه بواسطة خبراء مؤهلين ، والتوصل إلى النتائج نفسها في جميع الحالات ، وبعبارة أخرى الموضوعية عنده هي عدم تلون النتائج بالتحيز الشخصي الموضوعية في المقدمة الضرورية لكل قياس كفي ، إذ بدونها لا يمكن الاعتماد على في هذا القياس في اتخاذ القرارات المختلفة . أما ضرورتها محاسبيا فتاتي بسبب أن

القياس المحاسبي يعتمد عليه عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة ، ينتمون إلى فئات مختلفة باختلاف مصالحها ، وبدون افتراض موضوعية القياس المحاسبي

أو ايجابيته ؛ فإن مصالح بعض المستفيدين قد تتعرض للخطر ، لأنه يكون قد انحاز إلى فئة أو فئات دون أخرى .

ويتم التأكد من توافر شرط الموضوعية في المحاسبة تجريبية بطريقتين هما :-

1. قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي أعده أحد المحاسبين ، والتوصل إلى النتائج نفسها ، مما يدل على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج (أي موضوعيته) .

2. اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية .

إن المفكرين المحاسبين يرون أن المعلومات المحاسبية تمثل حقائق اقتصادية إذا كانت قد تم قياسها استنادا إلى مبادئ محاسبية مقبولة قبوة عامة ، لأن اعتماد المعلومات المحاسبية على هذه المبادئ يقدم دليل قاطعا على شرعيتها ، كذلك لا تثور أية مشكلة إذا ما أريد التأكد من صحة هذا المرض عند مرحلة التسجيل الأولي في الدفاتر ، لأن القيم المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات في ذلك الوقت تمثل قيمة اقتصادية حقيقية ناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب المحدد لسعرها وقت التعاقد عليها بين الوحدة المحاسبية المشروع والغير ، سواء كانت بيعة أو شراء ، كما أن لدى الدائرة المختصة بالمشروع مستندا خطية هو دليل موضوعي على حصول تلك الصفقة بتاريخ معين وبالسعر المبين ، وأن إثبات هذه الحقيقة في السجلات في التاريخ نفسه يمثل حقائق اقتصادية . ومن هنا جاء اعتماد هؤلاء المفكرين التسجيل على أساس التكلفة التاريخية ، باعتبارها القياس الأمثل ، فالهدف الأساسي للمحاسبة في ظل التكلفة التاريخية ؛ هو تقديم معلومات للمالكين (أصحاب المشروع تظهر كيفية استثمار أموالهم والأرباح الناتجة عن مثل هذا الاستثمار بحيث تمثل الميزانية العمومية المعدة استنادا إلى هذه التكلفة سجة تاريخية وليس بيانا بالثروة الجارية الحالية للمشروع ، أي أن وظيفتها إظهار رأس المال والاحتياجات والمطلوبات الأخرى بقيم نقدية ، مع بيان طريقة توزيع هذه الأموال على الأصول المختلفة ، كذلك فإن قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) عبارة عن سجل نقدي يظهر الفرق بين إيرادات الفترة ونفقاتها ، بما في ذلك أعباء استهلاك الأصول المختلفة ، وأن المقابلة بين الإيرادات والنفقات ، من أجل استخراج نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، تتم بالقيم النقدية

المسجلة في الدفاتر . ومن أهم مزايا التكلفة التاريخية أنها تقلل إلى الحد الأدنى تأثير الحسابات بالآراء الشخصية للقائمين على إعدادها .

فرض الشخصية المعنوية

(Legal Entity) يقوم هذا الفرض على اعتبار وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع منفصلة تماماً عن شؤون أصحابه كثروا أو قلوا ، وذلك كوحدة إدارية تنظيمية ترتبط فيها السجلات المحاسبية وهذا يعتبر المشروع مالكا لجميع الموارد ملتزما بجميع الالتزامات ، ويتم القياس المحاسبي واعداد البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وغيرها من البيانات المحاسبية المشروع كوحدة معنوية مستقلة عن أصحابها أملكها فعلى فرض أن " نضال " هو المالك الوحيد المشروع با وسحب نقداً مبلغ 300 دينار المواجهة مصروفاته الشخصية ، فإن المحاسبه ومولى أثر هذه العملية على المشروع فقط بالرغم من أنه أصبح لدي نضالي 300 دينار ، أي أنه أصبح الان لدى المشروع 200 دينار اقل مما كان قبل العملية . وسوف يتجاهل المناسب تر هذه العملية على تقالي ومرارة اخرى يعامل مالك المشروع كغيره من المتعاملين معه ويحمل مشينا مجموع ما يقدمه له المشروع امن سلع أو خدمات ، ودائنا بجميع ما يقدم المشروع من سلع وخدمات ، وأمها الملك يتم املة الدفاتر والسجلات وأعداد التقارير من وجملة بمطار المشروع بما في ذلك الأمة الدخل والميزانية العمومية وان هذا الفرق القاتل بفصل شخصية المشروع عن أصحابه ومن مره أصبح الآن بمثل حجر الزاوية بين قروض النظرية المخاسيمة وينضح هذا الأمر جليا في قوات من الشركات في الدول المختلفة التي تضمن دون استثناء على أن الشركة نبوة مالية مستقلة عن النية المالية للشركاء ، كما أن الشركة الحق في التقاضي باسمها والفيز الحق في مقاضاة الشركة عن تصرفات الشركاء ، كما أن ظهور الشركات المساهمة تلح بهذا القرض بقوة من الأمام احدث اعتبرت القوانين المرعية أن الملكية منفصلة عن الإدارة وان الشركه شخصية معنوية مستقلة عن المس علميني لقد اعترف الاسلام بالذمة المالية الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع منذ ظهوره كما اعترف بالذمة المالية المستقلة للزوج عن الزوجه وبالذمة المالية المستقلة لهويته المال وللوقف وللشركات أيضا

3 . 1 . 2 فرض الدورية (Periodicity) ويقوم هذا الفرض على

ضرورة قيام المحاسب بالقياس الدوري للنتائج أعمال المشروع عن ربح أو خسارة ، وكذلك للمركز المالي لذلك المشروع خدمة لأطراف التي تعتمد المحاسبة اغراض شتى ، إذ من الأهمية بمكان قياس نتائج أعمال المشروع دوريا سنويا (مثلا) خدمة إدارة المشروع حتى نقف على نتائج أعمالها وتقييم إدارتها للمشروع المعني في

ضوء الأهداف المحددة له ، وكذلك خدمة لأصحاب المشروع للاطمئنان على حسن استثمار أموالهم ، ومعرفة المركز المالي لمشروعهم ، بدلا من الانتظار حتى نهاية عمر المشروع ، وإن هذا الأمر الأخير يفقد علم المحاسبة أهم غاياته وهو مساعدة الإدارة وغيرها على اتخاذ القرارات الرشيدة . ومهما يكن من أمر فإن فرض الدورية أو " المدة المحاسبية " أمر في غاية الأهمية ، حيث يحتاج المشروع الى وقفات دورية تبين مدى تقدمه ، وتؤدي إلى تقديرات للربح أو الخسارة الناتجة عن عملياته ، وإلى معرفة التكاليف الجارية لنشاطاته ، لأن هذه الأمور أشبه بإشارات السير على الطرق ، تعين المشروع على السير في المسار الصحيح ، وهكذا درج المحاسبون على تقسيم حياة المشروع إلى مدد دورية ، سنوية عادة ، يعدون في نهاية كل منها قوائم مالية تبين الربح أو الخسارة ، والتكاليف ، والمركز المالي . صحيح أن الكثير من عمليات المشروع تمتد عبر عدة مدد ولكن اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبوة عامة في تحميل المدد المحاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات يخلق الثقة بهذه القوائم ، إن اتباع هذا الفرض يمكن أصحاب المشروع والفئات الأخرى من معرفة التغيرات والتطورات التي تطرأ على حقوقهم في كل مدة بدلا من الانتظار حتى انتهاء مدة حياة المشروع للحصول على مثل هذه المعلومات . 4.1.2 فرض الاستمرارية (Continuity) ويقوم هذا الفرض على اعتبار أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء الوظائف نفسها التي تم استثمار الأموال فيها من أجلها ، فالاستمرارية هي التوقع المقبول إلا إذا اضطر المشروع أن ينهي أعماله ، فعندها تصبح القوائم المالية التقليدية غير ممثلة لواقع حال المشروع .

5.1.2 فرض التوازن المحاسبي (Balancing)

يرجع هذا الفرض إلى أصل المحاسبة عند تطبيق نظرية القيد المزدوج ، فقد بنيت هذه النظرية على أساس التوازن المحاسبي ، ويعني هذا الفرض أن العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين القيود المدينة والدائنة ، مما يجعل المجموع الجبري لأي قيد محاسبي يساوي صفرا ، وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى إعداد القوائم المالية الختامية المحققة لهذا التوازن (وذلك باعتبار العمليات المتعلقة بالأصول موجبة ، وتلك المتعلقة بالخصوم سالبة ، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات والمصروفات على وضع مماثل) . ويلقي هذا الفرض قبول " عاما من المحاسبين ، حتى أن الخروج عليه يعتبر مثارا للنقاش والجدل والبحث عن الأخطاء المحاسبية ، ويشكل التوازن المحاسبي أهمية كبيرة لكل من المحاسب ومدقق الحسابات ، فالمحاسب يهتم اثبات العمليات المالية وبشكل متوازن بين الجوانب المدينة للعمليات والجوانب الدائنة لها . والمدقق يهتم بالتحقق من ان المحاسب قد التزم في عمله بهذا الفرض وأثبت العمليات بشكل متوازن . وهكذا اكتشفت ضرورة تسجيل حسابات الأصول والنفقات المختلفة وأصبحت الفروق تعالج في صافي الأصول أو حساب حقوق أصحاب المشروع . وما زال هذا المرض يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة . (؟) أسئلة التقويم الذاتي (1) 1. كيف يتم التأكد من توفر شرط الموضوعية في المحاسبة بالأسلوب التجريبي ؟ 2. كيف ساهمت القوانين في تثبيت فرض الشخصية ؟ 3. ما الفائدة التي تعود على أصحاب المشروع من تطبيق فرض الدورية أو المدة المحاسبية ؟ 4. ما المقصود بالفرض المحاسبي ؟ وما هي الفرضيات المحاسبية المقبولة بقوة عاما ؟ مثل لكل فرض بمثال من واقع حال المشروع 5. ما المقصود بفرض الاستمرارية ؟

2.2 المبادئ المحاسبية (Principles)

تكمن أهمية المبادئ المحاسبية في أنها تشكل الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية ومعالجتها حتى إظهارها في القوائم

المالية الختامية وفيما يلي عرض موجز أهم المبادئ المحاسبية لغايات هذا المساق . 1.2.2 قابلية التحقق (Verifiability)

ويعني هذا المبدأ قيام المحاسب باعتماد بيانات معينة في القياس المحاسبي تكون قابلة للتحقق من المحاسب نفسه أو من شخص آخر كمدقق الحسابات مثلاً ، ويتم اشتقاق هذا المبدأ من فرض الموضوعية أيضاً . ويسمح هذا المبدأ للمحاسب بأن يقدم قياسية محاسبيا يختلف باختلاف الأغراض التي تم إعداد البيانات المحاسبية من أجلها ، فمثلاً قد يستخدم المحاسب التكلفة التاريخية عند القياس للأغراض الضريبية ، وعندها تكون البيانات التاريخية المدعمة بمستندات الشراء أو الصرف هي الأساس المنطقي لقابلية التحقق ، بينما يقوم باعتماد تكلفة الاستبدال أو الإحلال للأغراض الإدارية ، وتكون عندها البيانات المتعلقة بأسعار السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المعنية ؛ هي الأساس لاختبار قابلية التحقق ، أما إذا قام بإعداد موازنات تخطيطية لمدة أو مدد قادمة ؛ فيكون عندها أساس قابلية التحقق هو الافتراضات التي الموضوعية في المحاسبة ، ويشترط توافر شروط معينة حتى تكون نتائج المقارنة سليمة وذات مدلول مثل : توحيد عناوين البيانات المحاسبية والمالية المختلفة ، وتبويب البيانات على أسس موحدة ، وتوحيد درجة تفصيل البيانات ، وأسس التقييم ، ووحدة القياس ، وأسس تقدير التدفق النقدي ، وغيرها . ويشكل هذا المبدأ صفة ملازمة للقياس الكمي ؛ يستحيل بدونها أن يكون للقياس أي معنى ، ويقوم جوهر المقارنة على الانعكاس المتكافئ للأحداث الاقتصادية بحيث يتم إيراد الأحداث المتشابهة والمتضاربة بالدرجة نفسها من الإفصاح بين المؤسسات قامت عليها هذه التنبؤات ومدى موضوعيتها

2.2.2 Quantitativeness القياس الكمي

ويستند هذا المبدأ إلى فرض التوازن المحاسبي الذي يقتضي التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام ، وليس بالعبارات الوصفية الإنشائية ، وأن الأحداث غير الرقمية لا تصلح للاستخدام في نظام القيد المزدوج وتأمين التوازن المحاسبي ، كما يتفق هذا المبدأ مع فرض الموضوعية التي يمكن تعزيزها بالأرقام . وطبقاً لهذا المبدأ : تقيس المحاسبة العمليات المالية بوحدات نقدية فقط ، مع أن المحاسبين يطمحون إلى القياس الكمي بعلاقات كمية غير قيمية ؛ كالوزن أو العدد

، وإن كان ذلك يجعل من القياس المحاسبي قياساً غير قابل للتجميع والتلخيص .
المهم هنا أن المحاسبة لا تسجل سوى العمليات التجارية المعبر عنها بالوحدة
النقدية المعنية ؛ لأن هذا يمكن من التعبير عن حقائق متنوعة بوحدة متجانسة
مما يسهل عملية المعالجة رياضية كالتجميع ، واستخراج الأرصدة ، واحتساب
الاستهلاك ... إلخ . وبتطبيق هذا المبدأ يضطر المحاسب إلى تجاهل بعض أصول
المشروع غير الملموسة التي لا يمكن إعطاؤها قيمة نقدية مثل مهارة المستخدمين
، ومقدرة الإدارة والخبرة الفنية ، وغيرها فيهملها من أصول المشروع الآن علم
المحاسبة قاصر إلى الآن عن التعبير عن هذه الأصول بقيم نقدية

3.2.2 قابلية المقارنة (Comparability)

يعتبر هذا المبدأ مؤشراً هاماً للتحليل المالي والرقابة المالية على أعمال المشروع
، وتتم المقارنة في حالة السكون بمقارنة أداء مشروعين أو أكثر مع بعضهما ،
أما في حالة الحركة فتتم مقارنة أرقام المشروع نفسه عبر السنوات ، ويتم من
خلال ذلك استخراج بعض النسب والمؤشرات التي يمكن بواسطتها الحكم على
أداء المشروع ومركزه المالي ، ويعتمد هذا المبدأ على فرض المختلفة

4.2.2 السببية (Matching , Causality)

يستند هذا المبدأ إلى فرض الدورية (أو المدة المحاسبية) Periodicity الذي
يقتضي قياس الربح في كل دورة محاسبية على حدة بحيث يضمن مبدأ السببية (أو
المقابلة Matching) ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها ليتم التوصل إلى
صافي الربح العادي للمشروع هذا بالنسبة للأحداث المرتبطة بالضرورة بأسباب
محددة ، أما الأحداث غير الخاضعة لمبدأ السببية ؛ فتعالج في قائمة الدخل بصورة
منفصلة ، كالربح غير العادي للمشروع ، أو الأرباح الرأسمالية التي يتم بيانها
بعد التوصل إلى الربح العادي . إن من السهل الدفاع عن مبدأ السببية ، حيث أن
هناك علاقات واضحة بين المصروفات العادية والإيرادات العادية للمشروع ضمن
حجم معين من الطاقة أو الانتاج ، بحيث يترتب على زيادة النفقات زيادة مقابلة
في الإيرادات ، وهكذا . كما أن هناك علاقة سببية بين الأحداث من ذات النوع
كالمشتريات وما يتعلق بها من مصاريف وعمولات ونقل ، إلخ . ولتوضيح هذا
المبدأ نقول إنه عند تحديد الربح من عمليات المشروع تطرح جميع التكاليف التي
تخص إيراد الفترة من ذلك الإيراد ، حيث يطرح من إيراد المبيعات تكلفة البضاعة

المباغة للتوصل إلى قياس الأداء (الربح أو الخسارة) ، كما تقابل المصروفات الأخرى بإيراداتها . ومن الصعوبات التي تعترض تطبيق هذا المبدأ توقيت تحقق الإيراد ، وتحديد الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة المحاسبية المعنية ، والتعرف إلى المصروفات التي تولد الإيرادات ، وقد نتج عن هذا كله نشوء أساسين يتم اتباعهما في تحقق الإيراد هما 1. أساس الاستحقاق الذي يعتبر الإيراد قد تحقق عند انتقال ملكية السلعة أو الأصل من المشروع إلى العميل ، أو عندما تقدم الخدمة ، سواء اخضلت قيمتها النقدية ام لا ، أي أن الإيراد يخض المدة التي تحقق خلالها في الأساس النقدي الذي يتحقق الإيراد بموجبه عندما يتم قبضه فقط ؛ بغض النظر عن تاريخ عملية البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة . ولكل من هذين الأساسين استخدامهما الذي سنتعرف إليه في حينه

5.2.2 الأهمية النسبية (Materiality)

يستند مبدأ النسبية (او المادية) إلى فرض الدورية في المحاسبة ، ويقضي هذا المبدأ بأن يعطى المحاسب العناصر المهمة تركيزاً أكبر ، وتطبيقاً لما سلف نجد المحاسب يقوم تبعا لفرض الدورية ، في نهاية السنة المالية للمشروع بإعداد المركز المالي له واستخراج نتائج أعماله من ربح أو خسارة ، ويضطر عندها إلى تقسيم النفقات والإيرادات إلى رأسمالية وإيرادية مرة ، وإلى عادية وغير عادية مرة أخرى ، وأثناء ذلك نجده استنادا إلى هذا المبدأ

يهمل بعض النفقات الرأسمالية ويعتبرها إيرادية لضعف قيمتها فقد يعتبر قيمة صغيرة ضمن النفقات الارادية بدلاً من تدويرها للاعوام اللاحقة والقيام

باستهلاكها على مدار عمرها الانتاجي ، وبالمقابل قد يقوم بتدوير المصاريف التأسيسية للأعوام لأهميتها النسبية وضخامة حجمها

أن العنصر (البند) يلعب دورا هاما تتناسب أهميته مع طبيعته وحجمه ، وهذا الدور هو الذي يحدد الأهمية النسبية له ، فقد يهمل المحاسب الفروق السليطة إذا كان يتعامل مع أحداث اقتصادية كتوزيع المصروفات غير المباشرة على مراكز التكلفة ومراكز النشاط لك يعتبرها على غاية الأهمية إذا كانت تخص العملاء أو الموردين ، كذلك فإنه يهتم ببعض الأحداث ذات الطبيعة الخاصة مهما كان حجمها قليلاً كفروقات النقدية في الصندوق م زيادة او عجز مثلاً حتى ولو كانت بالفلسات ان مبدأ الأهمية النسبية يضيف على المحاسبة ضمة الواقعية وبخاصة عندما تكون المبالغة في غرفة التقارير المالية ناتجة عن التقيد بالكامل بحرفية الأمور فهذه المبالغة لا تبون الزيادة في التكلفة المقترنة بهذه الدقة ، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ يخدم غرقاً نافعا في تبسيط مهمة المحاسبه ، إلا أنه على المتميز أن يتأكد من أن ما يمتنزه الصد السفير ماديا أو عميق مادي ، جو ابصا كدالك بالنسبة الإدارة المشروع

6 . 2 التوصيل الفعال (Effective Communication)

يستند هذا المبدأ إلى فزت الدورية أيضاً كسابقه . ويتضمن هذا المبدأ ضرورة الاقماح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعمانه من ربح أو خسارة تعرض ذلك على الأطراف المعنية المستفيدة من تلك البيانات بصورة فقالة ومؤثرة وتعتبر عملية التوصيل في المحاسبة ركناً أساسياً لمبادئ المحاسبة حيث يشكل الإخلال به تدميرا لكل ما قام به المناسب والمتقف . وترتبط نعانبة الاتصال بالعناصر الخمسة المالية

1. التغذية الراجعة : fedtant

2. وسيلة الإتصال MIntium ،

3. محتويات الرسالة , Canaris

4. الغه الرسالة - language

5. السرعة speed

ويقصد بالتغذية الراجعة الرسائل الواردة إلى المحاسب من مستخدمي الرسالة التي وجدها إليهم عن طريق القوائم المالية والتقارير المحاسبية المختلفة بترد على هذه على تحسين المالية وتجاوز الثغرات في رسائله ، أما وسيلة الاتصال فيقصد بها أداة نقل 144

رأي المحاسب الى المستفيد ، وهي في العادة القوائم المالية المنشورة على اختلاف أنواعها . أما محتويات الرسالة فيجب أن تضم إلى جانب القوائم المالية بعض الإيضاحات والملاحظات حتي تؤدي الرسالة فائدتها المرجوة ، كذلك يشترط في لغة الرسالة حسن اختيار الألفاظ والمفاهيم اللغوية وصياغتها بشكل معتر يضمن نقل أفكار المحاسبة ، ويؤثر أي متلقي الرسالة وتقتضي نظرية الاتصال أن يتم إيصال المعلومات بأقصى سرعة ممكنة : لنكون انات فائدة ، ومن هنا جاء النص في قوانين الشركات في البلدان المختلفة على ضرورة قيام الشركة المعنية بنشر قوائمها المالية في مدة قصيرة ومحددة تلي انتهاء سنتها المالية 7 .

2 . 3 الملاءمة (Relevancy)

ويستند هذا المبدأ إلى فرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع عن صاحب او اصحاب المشروع ، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق السهولة والبساطة والوضوح لبيانات المحاسبة حتى وان كان ذلك على حساب الدقة ، ومن الأمثلة على ذلك قيام المحاسبتسعير الأصول بسعر التكلفة التاريخية على الرغم من اختلاف ذلك من تكلفة الإحلال او الاستبدال ، مع أن الأخيرة أكثر ملاءمة من أنواع الأولى او على النسق نفسه ، يتغاضي عن السيمبية أو المقابلة في تحديد الربح عن طريق استهلاك بعض النفقات في سنة مالية واحدة ، حفاظاً منه على السرعة وإمكانية الوصول إلى النتائج ببساطة ضمن مبدأ الملاءمة ، وقرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع ،

8 . 2 . 2 الثبات (Consistency)

انتعدد في الغالب الطرق والإجراءات المحاسبية المنتهية في إنجاز عرف محاسبي معين ، فمثلاً تتعدد طرق الاستهلاك كما تتعدد طرق تحديد تكلفة المخزون ، وعلى

الرغم من اعتبار هذه الطرق جميعاً مقبولة محاسبياً ، إلا أن استخدام واحد منها دون الباقي ، يقتضي الاستمرار في استعمالها من جدة إلى أخرى ، وذلك انسجاماً مع مبدأ قابلية المقارنة في البيانات المحاسبية ، أما إذا تم التغيير من طريقة إلى أخرى فيجب الإفصاح عن هذا التقرير في ملاحق للقوائم المالية مع بيان أثره عليها ومن مزايا هذا المبدأ أنه يجعل من الصعب التلاعب بأرقام نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي ، وذلك بإظهار البيانات عن مدة ما بطريقة معينة ، تبين نتائج مذهلة للمشروع ، وبعد ذلك يتم إظهارها بطريقة أخرى عندما تكون تلك الطريقة مربحة ولا يعني هذا المبدأ الجمود في تطبيق الطرق المخابية . بل يمكن تغييرها إذا كانت الطرق الجديدة تمثل أوضاع المشروع بصورة أفضل ما دام المشروع وضح التغيير وأسبابه وأثاره على القوائم المالية الختامية

9.2.2 التكلفة التاريخية (Historical Cost)

يعتبر هذا المبدأ (التكلفة التاريخية أفضل أساس لإثبات العمليات المحاسبية وتتضمن التكلفة جميع ما تم صرفه على الأصل المعني حتى أصبح صالحة للاستخدام ، وهكذا تشمل التكلفة ثمن الشراء ، ومصروفات الشراء من نقل وعمولة وتأمين ، ومصاريف التركيب والإشراف والتجربة . ويستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يستطيع الاعتماد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل اللجوء إلى إثباته بقيمته الاستبدالية المعتمدة على الحكم الشخصي والتقدير الذي يفتقر إلى مثل الموضوعية السابقة ، كما يستند هذا المبدأ أيضاً إلى فرض الاستمرارية إذ يفترض المحاسب أن احتمال تصفية المشروع وبالتالي بيع أصوله أو التخلص منه ضئيل جداً ، فلاحتمال الأكبر هو استمرار الاحتفاظ بالأصول وتشغيلها ، ومن ثم فالحاجة إلى تحديد قيم هذه الأصول بالإحلال أو الاستبدال تصبح ثانوية وغير ضرورية .

3. الخلاصة

تناولنا في هذه الوحدة الفرضيات والمبادئ المحاسبية المقبولة من جمهرة المحاسبين قبولاً عاماً ، وهذه الفرضيات هي : الموضوعية والشخصية المعنوية ، والدورية والاستمرارية ، والتوازن المحاسبي ، وقد تم شرحها شرحاً كافياً مفصلاً يتلاءم وأهداف هذا المقرر ، أما المبادئ التي تم شرحها أيضاً فهي : قابلية التحقق ، والقياس الكمي ، وقابلية المقارنة ، والسببية ، والأهمية النسبية ، والتوصيل الفعال ، والملاءمة ، والثبات ، والتكلفة التاريخية ، وقد تم ربط هذه المبادئ بالفرضيات المحاسبية التي تستند إليها ، وذلك من أجل تفهم العلاقة المنطقية الحميمة بين الفرضيات والمبادئ نأمل من هذا كله أن نكون قد حققنا الأهداف المرجوة من تقديم هذه الوحدة بحيث تمهد الطريق للوحدات التالية

6. مسرد المصطلحات

- اتخاذ القرارات Decision - Making : الاختيار من بين عدة بدائل .
- الاستمرارية Continuity , Going - Concern : فرض محاسبي ينص على أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء الوظائف التي تم استثمار الأموال فيها من أجلها .
- أرباح (خسائر) رأسمالية Capital Gains (Losses) : الأرباح الخسائر المتحققة من بيع الأصول الرأسمالية .
- أساس الاستحقاق Accrual Basis : طريقة حفظ الحسابات التي تعترف بالإيراد عند اكتسابه وبالمصروف عندما يقع بغض النظر عن وقت قبض أو دفع النقود .
- الأساس النقدي Cash Basis : طريقة حفظ الحسابات التي تعترف بالإيراد عند قبضه وبالمصروف عند دفعه بغض النظر عن المدة المحاسبية التي يخضها .
- إهلاك (استهلاك) Depreciation : الانخفاض التدريجي في قيمة الأصل الثابت
- الأهمية النسبية (المادية) Materiality : مبدأ محاسبي يقضي بأن يعطى المحاسب تركيزاً أكبر للعناصر المهمة ، والتصرف بناءً على حكمه الشخصي بعيداً عن التأثير بالبند أو العناصر

- بيانات مرتجعة (عائدة) Feedback : البيانات التي يزودها النظام المحاسبي الأغراض الاستقصاء والتقييم والمتابعة
- تدفق النقدية Cash Flow : النمط المتوقع للنقدية الحقيقية التي سيستلمها المشروع مقابل سلعه وخدماته ، والمدفوعات التي ستدفع مقابل مشترياته من السلع والخدمات خلال مدة معينة ، أي حركة النقدية في المشروع خلال المدة المحاسبية
- التكلفة التاريخية Historical Cost : مبدأ محاسبي قائم على اعتبار ما تم صرفه على الأصل حتى أصبح صالحة للاستخدام التكلفة التاريخية افضل أساس لاثبات العمليات المحاسبية
- تكاليف التصنيع غير المباشرة Overhead costs : وهي التكاليف المتعلقة بالإنتاج ولكن يصعب ربطها مباشرة بالسلعة المنتجة
- تكلفة مباشرة Direct Cost : وهي التكلفة التي يمكن ربطها مباشرة بالسلعة أو الخدمة
- التوازن المحاسبي Balancing : ويعني أن العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين القيود المدينة والدائنة مما يجعل المجموع الجبري لأي قيد محاسبي يساوي صفراً
- توزيع (تحميل) التكاليف Cost Allocation : تحديد نصيب السلعة أو القسم أو الوظيفة من التكاليف غير المباشرة
- التوصيل الفعال Effective Communication : مبدأ محاسبي يتضمن ضرورة الإفصاح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله لعرض ذلك على الأطراف المعنية المستفيدة من تلك البيانات بصورة فعالة ومؤثرة
- تنبؤ مالي Financial Forecast : تقدير لما يمكن أن يحدث في المستقبل بالاستناد إلى سجلات الماضي والحاضر المالية
- الثبات Consistency : مبدأ محاسبي يقضي بثبات استعمال التطبيق نفسه أو الاجراء المحاسبي من سنة إلى أخرى ، والافصاح عن التغيير وأثره إذا تم ذلك

- الدورية الزمنية) Periodicity فرض محاسبي قائم على تقسيم العمر الإنتاجي للمشروع إلى مدد متساوية (سنوات مالية) والقياس الدوري لنتائج أعمال المشروع طبقاً لذلك ، وكذلك بيان مركزه المالي . من

- السببية (المقابلة) Matching : مبدأ محاسبي يقتضي قياس الربح في كل دورة محاسبية على حدة على أساس ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها ليتم التوصل إلى صافي الربح العادي للمشروع .

- الشخصية المعنوية Entity : فرض محاسبي يقوم على اعتبار وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع منفصلة تماماً عن شؤون أصحابه ، وذلك كوحدة إدارية تنظيمية ترتبط بها السجلات المحاسبية .

- الفرضية المحاسبية Accounting Postulate : مفهوم محاسبي تم قبوله قبولاً عاماً للممارسين للمهنة والمتخصصين فيها .

- قابلية التحقق Verifiability : مبدأ محاسبي قائم على اعتماد المحاسب على بيانات معينة في المحاسبة لها صفات تمكن المحاسب نفسه أو شخص آخر كمدقق الحسابات أن يتأكد من صحتها .

- قابلية المقارنة Comparability : مبدأ محاسبي يقوم على الانعكاس المتكافئ الأحداث الاقتصادية محاسبياً ، بحيث يتم إيراد الأحداث المتشابهة والمتضاربة بالدرجة نفسها من الإفصاح بين المؤسسات المختلفة مما يسهل المقارنة .

- القياس الكمي Quantification : مبدأ محاسبي قائم على ضرورة التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام وليس بالعبارات الوصفية أو الإنشائية .

- المبدأ المحاسبي Accounting Principle : تطبيق أو عرف محاسبي لمعالجة مسألة ما تم قبوله قبولاً عاماً من الممارسين والمتخصصين في المهنة .

- مخزون Inventory : أصل ملموس (بضاعة أو مواد) يحتفظ به المشروع لغرض بيعه أو تصنيعه أو استعماله في عمليات الإنتاج ، أو هي البضاعة التي يحتفظ بها لغرض بيعها ، أو استعمالها في الإنتاج ، أو اتمام تصنيعها .

- مركز تكلفة Cost Center : أصغر وحدة نشاط أو مجال مسؤولية تجمع التكاليف له . - الملاءمة Relevancy : مبدأ محاسبي قائم على رغبة المحاسب

في تحقيق السهولة والبساطة والوضوح في المعالجات المحاسبية المختلفة حتى وإن كان ذلك على حساب الدقة .

- الموضوعية **Objectivity** : فرض محاسبي قائم على اعتماد قيم للعمليات المحاسبية تمثل حقائق الحياة الاقتصادية ، وتقيس النتائج بصورة إيجابية لا تعتمد التفسير الشخصي للأمور .

الوحدة الخامسة

عمليات ومعالجتها المحاسبية

2 . عمليات البضاعة

للمنشآت التي تتعامل بالبضاعة طبيعة وميزة خاصة ، أن أن نشاطاتها يقوم أساسا على شراء بضاعة ثم إعادة بيعها ، وهذه العملية تحدث في منشآت تجارة الجملة ومنشآت تجارة التجزئة ، ولذلك تسمى منشآت تجارية

ففي منشآت تجارة الجملة ، يقوم تاجر الجملة بشراء البضاعة من تاجر جملة آخر أو من منتج هذه البضاعة ومن ثم يقوم ببيعها إلى تاجر التجزئة . وفي هذا النوع من التجارة يكون سعر البيع اعلى من سعر الشراء ، وأرباح هذه المنشآت تعتمد على حجم المبيعات . فكلما زاد حجم المبيعات زادت أرباح المنشأة ، ويبين جدول رقم (1) مركز منشآت تجارة البضاعة ضمن عمليات انتاج وتوزيع البضاعة

أما فيما يتعلق بالاجراءات المحاسبية فإن طبيعة عمل هذه المنشآت يتطلب توفيق الدفاتر والسجلات المحاسبية لتلائم عمليات شراء البضاعة وبيع وتحصيل ائمانها ، كذلك فإن الحسابات الخاصة بهذه المنشآت يجب أن تظهر تكاليف شراء البضاعة واثمان بيعها وما ترتب عن العمليات من ربح أو خسارة . لذا بات من الواجب ان يكون هناك سجلات تبين حسابات الذمم المدينة . ولنفس الغرض يجب ان يكون هناك حسابات تفصيلية للذمم الدائنة بالاضافة إلى الحساب الاجمالي الذمم الدائنة والذمم المدينة

1 . 2 المتطلبات المحاسبية الخاصة

بالنسبة للحسابات الخاصة بمنشآت البضاعة فإن الإيرادات لهذه المنشآت تتكون من مجموع اثنان البضاعة المباعة وتسمى (المبيعات) . وبالنسبة للمصاريف فإنها تشمل المصاريف العادية ، مثل الرواتب والكهرباء والأجور ، وتكاليف شراء البضاعة وتدعى (مصاريف المشتريات) ، كذلك ، فإن عنصر التكلفة الرئيس الجديد الخاص بهذه المنشآت يدعى تكلفة البضاعة المباعة ، وهذا المبلغ يطرح من مبلغ الإيرادات المبيعات للوصول إلى ما يسمى اجمالي الربح ، والذي له أهمية خاصة الإدارة تلك المنشآت ، وتقوم الإدارة بمقارنة هذا الرقم مع رقم اجمالي الربح للسنوات السابقة أو مع الأرقام المشابهة للمنافسين اذا كانت متوفرة التوصل إلى تقييم الأعمال المنشأة .

جدول رقم (1) صفحة 160

: عمليات انتاج وتوزيع البضاعة تكله نوع المنشأة

نوع المنشأة	طبيعة النشاط
- صناعية	تحول مواد الخام إلى منتجات نهائية . تباع إلى تجار الجملة وفي بعض الأحيان إلى المستهلك النهائي
تاجر جملة	يشترى البضاعة بكميات كبيرة . ثم يقوم بتوزيعها إلى تجار جملة فرعيين وتجار التجزئة . وقد يقوم ببيع البضاعة إلى المستهلك النهائي
- تاجر تجزئة - المستهلك	يشترى البضاعة من تاجر الجملة أو من المصنع مباشرة . ويبيعها إلى المستهلك

لاحتساب تكلفة البضاعة المباعة ، يتم الرجوع إلى مجموعة من الحسابات الخاصة بالبضاعة . اوسنقوم لاحقاً بوصف المعالجة المحاسبية الخاصة بذلك وكيفية التسجيل والترحيل إليها . اما الجدول رقم (2) فيصور مبدئياً كيف يتم احتساب مجمل الربح والمعلومات الضرورية للوصول إلى هذا الرقم جدول قائمة نتيجة الاعمال صفحة 160

2 . 2 تسلسل عمليات البضاعة

عند حدوث أية عملية شراء أو بيع بضاعة ، فإن كلاً من البائع والمشتري يقوم بالاتفاق على سعر البيع وشروط وكيفية دفع الثمن ومن سيقوم بتحمل مصاريف نقل البضاعة (اذا كانت موجودة) . ففي حالة المنشآت التجارية الصغيرة يتم الاتفاق على هذه الشروط شفويّاً عن طريق المقابلة الشخصية أو الهاتف . أما في حالة المنشآت الكبيرة نسبياً فإن

ذلك يتطلب تعبئة نموذج خاص يسمى أمر شراء بضاعة . وتكون الخطوات المتبعة في المنشآت الكبيرة الشراء بضاعة كما يلي ،

1- عند احتياج المنشأة بضاعة معينة أو عندما يصل المخزون من بضاعة معينة إلى حدود لا يجوز أن تقل عنها ، يقوم القسم المختص بإرسال طلب شراء بضاعة إلى قسم المشتريات في المنشأة أو إلى الشخص المسؤول عن المشتريات ، وعادة يقوم شخص مسؤول في المنشأة مثل المدير أو مساعده أو رئيس قسم المشتريات بالموافقة على هذا الطلب قبل أن يتم تنفيذه ا

2- يقوم قسم المشتريات بتحضير أمر شراء بناء على معلومات المخازن وكذلك بالرجوع إلى قوائم أسعار الموردين أو بعد الاتصال بهم تلفونيا للتأكد من وجود البضاعة لديهم ومن الأسعار التي يطلبونها . ويحضر هذا الأمر ليوجه إلى المورد الذي تم اختياره لتزويد المنشأة بالبضاعة ، وهو يحتوي على بيانات كمية البضاعة المطلوبة ومواصفاتها والسعر المتفق عليه وأية شروط خاصة بالتسليم وتاريخه ومكانه

3- بعد استلام الأمر يقوم المورد بتزويد المشتري بالبضاعة حسب الاتفاق ومرفقة بفاتورة . .

4- عند استلام البضاعة المشتراة ، يقوم القسم المختص ، وهو عادة قسم المخازن يتفقد واحضاء البضاعة وبعد تقرير استلام قصف فيه البضاعة المستلمه

يقوم قسم الحسابات في المنشأة بمطابقة لتقرير الاستلام مع ا طلب الشراء ، وذلك للتأكد من أن الكميات المستلمة مطابقة للماتور الاصلي . ويقوم القسم بعد ذلك بالموافقة على صرف ثمن الشراء بناء على هذه المطابقة ، ولا يتم عادة تسجيل العملية في دفاتر المشتري الا بعد استلام فاتورة الشراء مع البضاعة والموافقة على الصرف ، ومن ناحية البائع فانه يقوم بالتسجيل في دفاتره عند ارسال البضاعة واعداد فاتورة بيع بذلك .

3 . 2 أمثلة على بعض شروط البيع والشراء

عند التعاقد على شراء بضاعة فان شروط البيع قد تتضمن طريقة السداد (نقدياً أو آجل) وما اذا كان هناك خصم نقدي أو كمية ، وهذه الوحدة ستعرض هذه الشروط ،

1 . 3 . 2 البيع والشراء الآجل

قد يتم شراء أو بيع البضاعة على الحساب أو نقداً عند التسليم . وحالياً فإن جزءاً كبيراً من عمليات الشراء وبيع البضاعة تتم على الحسابه وخاصة ما يتعلق بالمنشآت متوسطة إلى كبيرة الحجم

وعندما يتم بيع البضاعة على الحساب ، فإن تسديد ثمن البضاعة يتم بعد فترة زمنية تدعى فترة السداد الأجل ، ويختلف طول هذه الفترة المالية بين المنشآت تبعاً لسياسة الائتمان لهذه المنشآت بالإضافة إلى أن طول هذه الفترة قد يختلف في نفس المنشأة ، أما إذا لم يسدد العميل خلال فترة السداد فإنه يعتبر متخلفاً عن الدفع ويطلق الاصطلاح التالي ص / 30 على سبيل المثال ، لبيان أن صافي قيمة المبيعات يجب أن تسدد خلال فترة 30 يوماً

2.3.2 الخصم النقدي (خصم تعجيل الدفع)

ولتشجيع العملاء على تسديد حساباتهم بسرعة تقوم بعض المنشآت باعطاء خصم خاص يسمى (خصم نقدي) أو تعجيل الدفع وذلك إذا قام العميل بتسديد حسابه خلال فترة أقل من فترة السداد الأصلية وهذه هي : فترة الخصم النقدي

3.3.2 الخصم التجاري

تقوم بعض المنشآت بتزويد عملائها والوسطاء بقوائم اسعار لبضائعها أو كتالوجات تبين البضائع وأسعارها للمستهلك النهائي وهذه الطريقة تستعمل لتحديد سعر البيع مستهلك النهائي ،

وتزود هذه المنشآت أيضاً عملاءها الموزعين بجدول يبين الخصم التجاري الذي تمنحه لهم في حالة قيامهم بالشراء ، وهذا النوع من الخصم يعطى للتجار أو الموزعين فقط وليس للمستهلك النهائي ، ويتم تعديل جداول الخصم التجاري دورياً . وفي بعض الأحيان يبيتم اعداد جداول خصم خاصة لكل نوع من العملاء و صفار العملاء لهم خصم اقل مما لكبار العملاء

وبواسطة قوائم الأسعار الأصلية والكتالوجات وجداول الخصم يستطيع العميل ان يحدد تكلفة مشترياته

4.3.2 خصم الكمية

إضافة إلى خصم تعجيل الدفع والخصم التجاري قد يلجأ التاجر إلى منح عملائه أو بعض منهم خصماً خاصاً يحتسب على أساس مقدار تعامل هؤلاء العملاء خلال فترة مالية محددة .

ويحتسب هذا الخصم بأخذ نسبة مالية ثابتة أو تصاعدية من ثمن المشتريات .

وبذلك يعتمد مقدار هذا الخصم على مشتريات العميل ولا يكون مرتبطاً بطريقة سداد ثمن المشتريات

تسجيل عمليات البضاعة

نعرض في هذا الجزء عمليات المبيعات والمشتريات والعمليات الأخرى المرتبطة بها الخاصة بالمنشآت التي تتعامل بالبضاعة .

1 . 4 . 2 المبيعات الآجلة والنقدية

بعد استلام أوامر الشراء وتحضير البضاعة لتسليمها للعميل ، يقوم البائع بأعداد فاتورة البيع على عدد من النسخ ، تعطى النسخة الأصلية منها إلى العميل ، أما النسخ الأخرى فتبقى لدى البائع ويتم عادة توزيعها كالتالي :

نسخة إلى قسم المخازن والتوزيع ليتم تسليم البضاعة من واقعها ونسخة إلى قسم المبيعات حيث يتم هناك تجميع الفواتير الاستعمالها في تحليل عمليات البيع

ونسخة تذهب إلى قسم المحاسبة ليتم من واقعها تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية

أ - المبيعات الآجلة : صفحة 165

في المبيعات النقدية

فإن فاتورة البيع تعتبر المستند الأساسي للتسجيل منه في دفتر اليومية وإذا كان البيع نقداً ، فإن إجراءات التسجيل مختلفة بعض الشيء ففي هذه الحالة ، فإنه يتم تسجيل المبيعات بشكل مبدئي في دفتر مبيعات فرعية أو في دفتر الصندوق ، (قد يكون التسجيل بواسطة آلة الصندوق) ، وفي نهاية اليوم أو في نهاية الأسبوع فإنه يتم تسجيل المبيعات النقدية في دفتر الأستاذ العام . وفي قيد اليومية يجعل حساب النقدية مديناً وحساب المبيعات دائناً بمجموع المبيعات اليومية أو الأسبوعية

2 . 4 . 2 المشتريات الآجلة والنقدية

عندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة من أجل إعادة بيعها يتم جعل حساب المشتريات مديناً ، أما الجانب الدائن في القيد فيكون حساب ، الذمم الدائنة إذا كان الشراء على الحساب أو حسابية النقدية إذا كان الشراء نقداً .

إن جعل حساب المشتريات مديناً نابع من اعتبار المشترياته بعيد عن امتلاك بضاعة (أصل) وعند زيادة الأصل بجعل حسابه مديناً ، وهنا جعل حساب المشتريات مديناً-

أ- المشتريات الآجلة

وبالنسبة لحساب المشتريات الذي يجعل دائماً مديناً عند الشراء ، فإنه يسجل في هذا الحساب فقط عند شراء بضاعة من أجل إعادة بيعها . أما شراء الأصول الأخرى مثل المعدات والاستثمارات والأراضي والتي يتم اقتناؤها من أجل ابقائها واستخدامها في نشاط المنشأة فإنه يفتح له حسابات خاصة بهذه الأصول . وبالتالي فإن رصيد حساب المشتريات في نهاية الفترة المالية يمثل المشتريات النقدية وغير النقدية خلال الفترة المالية والخاصة فقط بالبضاعة المشتراه من أجل إعادة بيعها

3 . 4 . 2 تسجيل المردودات والمسموحات

يقوم المشتري في بعض الحالات باعادة بضاعة إلى البائع لأسباب مختلفة كان تكون البضاعة غير مطابقة للمواصفات أو تالفة أو لتلف البضاعة بالطريق أو لكونها مرسله إلى مشتر آخر غير الذي طلبها فعلاً . وعند اعادة البضاعة فإن المشتري يطلب اعادة جزء من ثمن البضاعة اذا كان قد دفع نقداً أو تخفيض المبلغ المطلوب تسديده اذا كان قد اشتراها على حسابه ، ولمعالجة هذه المشكلة يرسل البائع إشعاراً إلى العميل يعلمه فيه بأنه قد خفض حسابه بالمبلغ او يرسل اليه شيكاً بقيمة التخفيض .

ويستخدم مصطلحان عند اعادة البضاعة وهما المردودات والمسموحات وبالنسبة لمصطلح المردودات فإنه يستعمل عند اعادة البضاعة او جزء منها لعدم مطابقتها للمواصفات اما مصطلح المسموحات فإنه يستعمل عند اتفاق البائع مع المشتري على منح العميل خصماً خاصاً مقابل عدم اعادة البضاعة غير المطابقة للمواصفات

- أ مردودات المبيعات ومسموحاتها

عند عمل الاشعار الخاص بالمردودات أو المسموحات يتم اعداد عدة نسخ من الاشعار حيث تعطي النسخة الأصلية إلى العميل وتبقى نسخة لدى قسم المحاسبة عند البائع كي يستعملها مستند اثبات العملية ، وفي دفتر اليومية للبائع يجعل حساب مردودات المبيعات ومسموحاتها مديناً بمبلغ التخفيض المتفق عليه وحساب الصندوق دائناً اذا دفع المبلغ نقداً أو حساب العميل انائناً اذا خفض ويعتبر حساب ، مردودات المبيعات ومسموحاتها حساب ، مقابل لحساب المبيعات ويجعل حساب المردودات مديناً بدل من حساب المبيعات .

ويتبع هذا الاجراء لأنه إذا جعل حساب المبيعات مدينة فان رصيد حساب المبيعات في نهاية الفترة سيظهر صافي المبيعات ولن يظهر اجمالي المبيعات ومقدار المردودات والمسموحات خلال الفترة المالية وتستعمل طريقة الحسابين حتى يتوفر لدى المنشأة في نهاية الفترة معلومات عن اجمالي المبيعات ومن المردودات والمسموحات والمعلومات التي يوفرها حساب المردودات هي من النوع الرقابي . فاذا كان رصيد هذا الحساب كبيرا وغير طبيعي فانه يمكن للمنشأة اجراء التحقيق اللازم لمعرفة سبب ذلك والذي قد يكون تلف البضاعة او التلف أثناء النقل

ب) مردودات المشتريات ومسموحاتها

أما بالنسبة للعمل المشتري فإن المردودات والمسموحات تعتبر تخفيضاً لمشتريانه وللأسباب التي ذكرت سابقاً ، فإنه يتم تسجيل هذه العمليات في حساب منفصل بدلاً من جعل حساب المشتريات دائناً ، أن تسجيل عمليات المردودات والمسموحات في حساب منفصل يوفر معلومات في نهاية الفترة عن أجمالي المشتريات وعن مجموع الحزنونات والمسموحات وبالتالي يؤدي إلى امكانية البحث عن أسباب المردودات وتفايدها وخاصة اذا كانت تعود إلى اسباب تتعلق بالعميل أو المشتري فمثلاً قد يكون السبب ضعف نظام الشراء أو عدم الدقة عند إرسال أوامر الشراء أو تكون المشكلة في عدم اختيار البائع والمورد المناسب

وفي المعالجة المحاسبية لمردودات المشتريات فإن المشتري يقوم بتسجيل العملية في دفاتره عند استلامه اشعاراً من البائع يفيد بتخفيض حساب المشتري في دفاتر البائع في حال استعمال طريقة الارباح والخسائر صفحة 172

4 . 4 . 2 المعالجة المحاسبية للخصم النقدي

يتم اكتمال عمليات بيع وشراء البضاعة عندما يقوم المشتري بتسديد ثمن البضاعة مباشرة عند الشراء النقدي أو بعد تسديد الثمن اذا كان البيع أجلاً ، ويقوم البائع والمشتري اياثبات سداد ثمن البضاعة في دفاتره في تاريخ السداد أخذاً بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك خصم نقدي أتعجيل الدفع أم لا

ففي دفاتر البائع يسجل تحصيل ثمن البضاعة بجعل حساب النقدية مدينا بالمبلغ المستلم وحساب المشتري دائنا بقيمة الدين وإذا كان هناك خصم نقدي فإنه يجعل حساب الخصم المسموح به مدينا بقيمة الخصم والذي يساوي الفرق بين قيمة الدين ومبلغ النقدية المستلم

2 . 4 . 5 المعالجة المحاسبية للخصم التجاري وخصم الكمية

وبالنسبة للخصم التجاري فإنه لا يتم تسجيله في الدفاتر لأن المشتري يلتزم بدفع صافي ثمن الشراء ، وبالتالي لا يظهر في دفاتر البائع أو في دفاتر المشتري اية قبون بقدوة الخصم التجاري وكما ذكر سابقاً فإن خصم الكمية يعتبر مصروفاً بالنسبة للبائع ويسمى عادة خصم الكمية المسموح به ، أما بالنسبة للمشتري فإنه يعتبر تخفيضاً للمشتريات ويفكن خصم الكمية المكتسب . وعند استحقاق الخصم فإن البائع يقوم باثباته في دفتر اليومية بجعل حساب الخصم مدينا وحساب العميل دائنا ، وذلك لأن منح الخصم العميل يؤدي إلى تخفيض حساب العميل لدى البائع

أما في دفاتر المشتري ، فيسجل الخصم عند ورود اشعار من البائع يخبر فيه المشتري بمقدار الخصم وبأنه قد خفض حساب العميل لديه ، وعند ورود الاشعار فإن العميل يسجل القيد بجعل حساب البائع مدينا وذلك تعبيراً على خلق حق لدى البائع وجعل حساب الخصم دائنا لأنه يعتبر تخفيضاً للمشتريات .

6.4.2 مصاريف نقل البضاعة

عندما يتم نقل البضاعة من محلات البائع إلى محلات المشتري فإن ذلك يتم بواسطة واحدة من الطرق التالية :

أ- تقوم وسائط نقل البائع بنقل البضاعة ، وبذلك فإن مصاريف نقل البضاعة وتسمى هنا مصاريف نقل المبيعات تتكون من أجور السائقين ومصاريف وقود السيارات وبالإضافة إلى استهلاك السيارات الناقلة ، وفي دفاتر البائع يتم تسجيل هذه المصاريف عند حدوثها كإية مصاريف أخرى بجعل حساب المصروف مدينا

ب- ، يقوم المشتري بنقل المشتريات باستعمال وسائط نقله وسيارته ، وهنا فإن هذه المصاريف تسجل بدفاتر المشتري حسب نوعها ، وقود سيارات وأجور سائقين واستهلاك سيارات ويتم تسجيلها في الدفاتر عند حدوثها وذلك بجمل حساب مصروف الشراء مدينا

ت- في كثير من الحالات يتفق البائع مع المشتري على أن يقوم طرف ثالث بنقل البضاعة ويكون هذا الطرف هو المنشأة المتخصصة بالنقل ، ويتم الطلب ، من الناقل الخارجي بتسليم البضاعة إلى محلات المشتري مقابل أجور يدفعها البائع أو المشتري ويكون الشخص الذي يتحمل هذه المصاريف في النهاية هو البائع أو المشتري

ث- ويكون الاتفاق بين البائع والمشتري على أن البضاعة تسليم محلات البائع وتسهي FO8 Shipping Point أو تسليم محلات المشتري وتسمى FOR Destination . وإذا كانت البضاعة تسليم محلات البائع فإن المشتري يتحمل مصاريف النقل التي ستدفع إلى الناقل (والتي قد يقوم بدفعها المشتري نفسه أو يقوم البائع بدفعها بالنيابة عنه) المبلغ منه تسليم محلات المشتري فإن البائع يتحمل هذه المصاريف والتي أيضاً ستدفع إلى الناقل (قد يدفعها البائع نفسه أو يدفعها المشتري بالنيابة عنه) . وبالنسبة لتسمية هذه المصاريف ، فتدعى مصاريف نقل مشتريات إذا كان الاتفاق أن يتحملها المشتري وتظهر في دفاتره كأحد المصاريف . أما إذا كان الاتفاق بأن يتحملها البائع فتدعى مصاريف نقل مبيعات وتظهر في دفاتره بهذا الاسم . ولتوضيح المعالجة المحاسبية لمصاريف نقل البضاعة فأنا نورد المثال التالي والذي . سيبين كيفية المعالجة في دفاتر المشتري ودفاتر البائع .

قوائم المالية الخاصة بمنشآت البضاعة

الانتهاء من تسجيل العمليات الخاصة بالبضاعة والتي يمكن تصنيفها إلى بعد الانتهاء العمليات التالية :

- شراء البضاعة

- بيع البضاعة
 - مردودات المشتريات ومسموحاتها
 - سداد ائمان البضاعة
 - تحصيل ائمان البضاعة
 - مردودات المبيعات ومسموحاتها
 - الخصم المكتسب
 - الخصم المسموح به
 - مصاريف نقل المشتريات
 - مصاريف نقل المبيعات
- فإن دفاتر المنشأة ستظهر أيضاً الحسابات الخاصة بالبضاعة والتي يرحل إليها قيود اليومية لعمليات البضاعة ، وبالتالي ستظهر الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام وستكون أرصدها كما هو ظاهر بجانبها :
- ح/ المشتريات رصيد مدين
 - ح/ المبيعات رصيد دائن
 - ح/ مردودات المبيعات ومسموحاتها رصيد مدين
 - ح/ مردودات المشتريات ومسموحاتها رصيد دائن
 - ح/ الخصم المكتسب رصيد دائن
 - ح/ الخصم المسموح به رصيد مدين
 - ح/ مصاريف نقل المشتريات رصيد مدين
 - ح/ مصاريف نقل المبيعات رصيد مدين
- ومن هذه الحسابات يقوم المحاسب باعداد قائمة نتيجة الاعمال لفترة مالية معينة الظاهرة في جدول رقم 2 سابقاً (ص 156) ، بالاضافة للحسابات السابقة فإنه كما يظهر في القائمة فنحن بحاجة إلى معرفة أرصدة حسابات أخرى ، مثل بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة

حساب المتاجرة و حساب الأرباح والخسائر وهما عبارة عن مجمع او ملخص للحسابات الخاصة بعمليات البضاعة وحسابات المصاريف الأخرى.

2 . 3 قيود الاقفال

وللوصول إلى الحسابات السابقة ، يتم اجراء قيود بيومية لنقل حسابات البضاعة والمصاريف المختلفة إلى حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر الظاهرة أعلاه . ويتم نقل هذه الأرصدة باجراء ما يسمى بقيود الاقفال - اقفال حسابات الايرادات والمصاريف في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر .

وبقيود الاقفال يتم اقفال ونقل أرصدة حسابات الايرادات والمصاريف . وذلك بجعل الحساب مدينة أو دائناً حسب طبيعة رصيد الحساب ، فإذا كان الحساب مدينة مثل المشتريات فأقفاله يجعل دائناً ، وهكذا اذا كان الحساب دائناً (مثل المبيعات) فإنه يجعل مدينة ، ويكون الطرف الثاني في القيد وفي كل الأحوال حساب المتاجرة والذي تنتقل إليه الايرادات والمصاريف . وهناك ما يبين قيود الاقفال والتي تسجل في دفتر اليومية .

بعد تسجيل قيود الاغلاق السابقة فإنها ترحل إلى الحسابات الخاصة بها وبذلك تغلق حسابات الايرادات والمصاريف وتنقل ارصدها إلى حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر ، وكما هو ظاهر في حساب المتاجرة المبين في الصفحة السابقة ، فإن الحساب يبين حسابات المصاريف المباشرة والتي تتمثل بالمشتريات ومصاريفها ، وحساب مردودات المشتريات . ويعرض فيه ايضا حسابات الايرادات المباشرة لعمليات البضاعة والمتمثلة بحساب المبيعات ومردودات المبيعات والخصم المسموح به ، وبمقارنة الايرادات المباشرة مع المصاريف المباشرة ينتج ما يسمى مجمل الربح الخسارة (الناتج عن النشاط التجاري . وإذا قارنت ، هذا الجزء مع القسم الأول لقائمة نتيجة الأعمال الظاهرة في جدول رقم (3) فأنهما يظهران نفس الحسابات ولكن بطريقة مختلفة .

أما حساب الأرباح والخسائر والذي يعرض نفس حسابات الجزء الثاني من القائمة فإنه يظهر المصاريف الأخرى اللازمة للنشاط ، مثل المصاريف الادارية ، والبيعية (مثل مصاريف نقل المبيعات بالاضافة إلى الايرادات الأخرى مثل الخصم المكتسب ، كذلك فإن الايرادات الأخرى تضاف إليه ويخفض بالمصاريف الأخرى . وبذلك تكون خلاصة الحساب هو التوصل إلى ما يسمى صافي الربح او الخسارة والذي يقفل في حساب رأس المال فالربح يزيده والخسارة تقلله ، وهي نفس النتيجة التي تظهر في قائمة نتيجة الأعمال .

ويكون اقفال حساب الأرباح والخسائر في رأس المال بواسطة قيد يجعل فيه حالاً أرباح والخسائر مدين في حالة وجود أرباح أو دائن في حالة وجود خسارة ، ويكون رأس المال الطرف الثاني من القيد

القيد الخاصة بمخزون البضاعة

الهدف من اعداد نتيجة الأعمال و مقارنة إيرادات الفترة المالية مع مصاريف الفترة في سنة سابقة ، وهذا ما يدعى بمبدأ المقابلة في المحاسبة ، وبالتالي معه أعمال الفترة المالية من صافي ربح أو خسارة ، وحتى يتم الوصول إلى نتيجة أعمال فإنه يلزم أتباع أساس الاستحقاق والذي يتطلب تطبيقه أن تكون المقابلة المكتسبة خلال الفترة الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات أو بيع بضاعة خلال الخ المصاريف المستنفذة خلال الفترة - أي المصاريف المرتبطة مباشرة بإيرادات الفترة

ولتطبيق هذه المبادئ المحاسبية - المقابلة والاستحقاق - فإنه يلزم أن تعدل الحسابات بحيث تكون المقابلة بين إيرادات الفترة المالية ومصاريف هذه الفترة ، وأن تعدل هذه الحسابات يتم بواسطة قيود تسوية لتعديل حسابات المصاريف والإيرادات اللازم تعديلها وبالنسبة للمنشآت التي تتعامل بالبضاعة ، وتطبيقاً لمبدأي المقابلة والاستحقاق فإنه يجب تعديل حسابات المصاريف والإيرادات ، وخاصة في جانب المصاريف ذلك أن طبيعة عمليات هذه المنشآت تؤدي إلى وجود مخزون بضاعة غير مباع في نهاية الفترة . ووجود هذا المخزون يتطلب إجراء قيود تسوية بحيث تؤدي إلى تخفيض مصاريف الفترة . تكاليف البضاعة المباعة

1 . 4 تعريف مخزون البضاعة

يتكون مخزون البضاعة من البضاعة المملوكة من قبل المنشآت والمتاحة للبيع للعملاء وتعتبر قيمة هذا المخزون الموجود في أي لحظة زمنية أحد أصول المنشأة ويدعى مخزون البضاعة ، وحسب نظام مخزون البضاعة الدوري فإن المنشآت تسجل مشترياتها من البضاعة في حساب المشتريات ، وفي نفس الوقت فإن حساب المخزون نفسه لا يتغير ليعبر عن مخزون البضاعة الفعلي إلا في نهاية الفترة المالية وعند إعداد الحسابات الختامية ، وبذلك لا يتغير هذا الحساب ولا يتأثر بعمليات البضاعة التي تتم خلال الفترة المشتريات والمبيعات وباعتماد نظام مخزون البضاعة الدوري ، وتطبيقاً لمبدأ الاستحقاق ، وعند إعداد الحسابات الختامية ، فإنه يتوجب أن يتم تحديد المصاريف الخاصة بالبضاعة المباعة والتي تدعى تكلفة البضاعة المباعة وبذلك أيضاً يتم تحديد

مخزون البضاعة غير المباعة والذي يعتبر أصل ، ويتم تحديد قيمة مخزون البضاعة عن طريق جرد البضاعة ومعرفة عدد الوحدات الباقية وسعر الوحدة الواحدة ، وبذلك تكون

$$\text{قيمة مخزون البضاعة} = \text{عدد الوحدات} * \text{سعر الوحدة}$$

قيود الاثبات

بعد تحديد قيمة المخزون من البضاعة يتم اجراء قيد تسوية لاثبات البضاعة الباقية وغير المباعة كأصل ، وفي نفس الوقت وفي القيد يتم تخفيض مصاريف الفترة بقيمة مخزون البضاعة الباقية وقيد التسوية هو :

من ح/ مخزون البضاعة في نهاية الفترة

إلى ح/ المتاجرة

لاثبات بضاعة آخر المدة

فالجانب المدين من القيد يثبت مخزون البضاعة كامل وبذلك يظهر في الميزانية ابعد ترحيله إلى المخزون البضاعة) كأحد الأصول . أما الجانب الدائن من القيد فيتم ترحيله إلى حساب المتاجرة وبذلك يتم تخفيض مشتريات الفترة ، وفي حالة اتباع طريقة قائمة نتيجة الأعمال ، فإن مخزون البضاعة الباقية يظهر مطروحا من البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة

وفي الفترة المالية التالية يصبح مخزون البضاعة والذي سبق وان سجل كامل مخزون بضاعة أول الفترة ، ويبقى في الدفاتر كاحد الأصول ، وفي نهاية الفترة المالية يلزم تعديل هذا الحساب بحيث يبين ان هذا المخزون قد تم اضافته إلى مصاريف الفترة المالية واستخدامه في عمليات البيع ، وبالتالي يصبح أحد عناصر تكلفة البضاعة المباعة ، ولاثبات اضافة مخزون أول الفترة إلى مصاريف الفترة المالية يلزم اجراء قيد التسوية التالي

من حـ/ المتاجرة

إلى حـ/ مخزون بضاعة أول الفترة

النقل مخزون أول الفترة واعتباره أحد مصاريف الفترة

وبعد اجراء قيود التسوية السابقة وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها فإن حساب المتاجرة والأرباح والخسائر سيظهر بالشكل التالي- صفحة 194

اما بالنسبة لقائمة نتيجة الاعمال ، عزيزي الدارس ، فإن اضافة حسابات البضاعة - مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة (إن إضافة هذه الحسابات) إلى القائمة سيؤدي إلى اظهار القائمة بالجدول رقم 3 (ص 182) . ومن الملاحظ ، أيها الطالب الكريم ، أنه يمكن استنباط المعادلة التالية لاحتساب تكلفة البضاعة المباعة - وهذا هو المصروف الذي يجب تحميله للفترة المالية مقابل مبيعات الفترة .

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون بضاعة أول المدة + صافي المشتريات - مخزون بضاعة آخر المدة

صافي المشتريات = المشتريات + عمولة المشتريات + مصاريف نقل المشتريات - مردودات المشتريات.

5. تقييم وتسعير مخزون البضاعة

لقد قمنا في الأقسام السابقة بعرض طبيعة نشاط المنشآت التي تتعامل بالبضاعة وعملياتها وكيفية تسجيل هذه العمليات في دفاتر كل من البائع والمشتري وأخيرا قيود التسوية الخاصة بمخزون البضاعة وذلك باستعمال نظام البضاعة الدوري ، وكما سبق وأوضحنا فإن اجراء قيود التسوية الخاصة بالبضاعة بسازم تمسفر البضاعة أو نظميها والايجاد قيمة البضاعة فقد ذكرنا عزيزي الدارس ، ان المعادلة لذلك هيا

قيمة مخزون البضاعة = عدد الوحدات الباقية * سعر الوحدة

والمشكلة التي تواجهنا الآن لي ماذا نعني بسعر الوحدة في المعادلة السابقة كذلك افان اختيارنا لسعر معين سيؤدي الى الوصول إلى مجمل ربح (خسارة) معين وبالتالي مباني وبع أخسارة معين ، وأساس هذه المشكلة أن هناك اكثر من سعر يمكن استخدامه للوصول إلى قيحة مخزون البضاعة

1 . 5 تقييم البضاعة وقياس الربح

يعتمد القياس الصحيح للربح خلال فترة مالية على التقييم الصحيح لكل أصول المنشأة بما فيها مخزون البضاعة ، فإذا كان تقييم مخزون البضاعة عالياً فإن ذلك يؤدي إلى صافي ربح خسارة (عالي ، ويمكن التوصل إلى هذه العلاقة من خلال النظر إلى حساب المتاجرة أو قائمة نتيجة الأعمال ، أو بالرجوع إلى معادلة تكلفة البضاعة المباعة ، فبالرجوع إلى معادلة تكلفة البضاعة المباعة يمكن القول أن زيادة أنقصان (قيمة مخزون بضاعة آخر المدة يؤدي إلى تقليل زيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي إلى زيادة التقليل (صافي الربح ، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة . ويمكن توضيح هذه العلاقة من جدول رقم (49) لاحظ أن قيم المبيعات ومخزون أول المدة والمشتريات متساوية الحالات الأربعة ، وعند زيادة قيمة مخزون آخر المدة بمقدار 1000 دينار من حالة إلى أخرى فإن ذلك يؤدي إلى انقصان تكلفة البضاعة المباعة بنفس المقدار وكذلك زيادة صافي الربح من حالة إلى أخرى وبنفس القيمة -

5 2 . قياس وتحديد مخزون البضاعة تعتمد قيمة مخزون البضاعة على عدد الوحدات الباقية وسعر الوحدة . ويعبر عن مخزون البضاعة بالقيمة الاجمالية الناتجة عن ضرب عدد الوحدات في سعر الوحدة . وبالتحديد فإن تقييم المخزون يتطلب القيام بالخطوات التالية :

1 - جرد الوحدات .

2 - تسعير كل وحدة

3 - ايجاد الناتج أو الاجمالي

بالنسبة لجرد الوحدات الباقية ، تعتبر الجرد من أهم العمليات التي تقوم بها المنشآت في نهاية الفترة المالية ، وهي عملية طويلة تستغرق عدة أيام لاكمالها ، وخاصة في المنشآت التي تتعامل بعدد كبير من الأصناف ولها أحجام مختلفة وتم شراؤها بأسعار مختلفة ، وقد تكون الصعوبة بسبب وجود هذا المخزون في أماكن مختلفة من المخازن والمحلات وهناك أيضاً صعوبة في تحديد البضاعة التي يجب أن تجرد ، فمثلاً : هل يجب احتساب اكل البضاعة الموجودة في المخازن ولكي تحتسب البضاعة في المخزون يجب ان تكون المنشأة مالكة للبضاعة وان تكون البضاعة متاحة للبيع ، وبذلك يجب عدم اعتبار البضاعة التي تم بيعها للعملاء والتي لم تخرج من المخازن ضمن بضاعة آخر الفترة ، كذلك بحسبه عدم اعتبار البضاعة الموجودة لدى المنشأة كإمانة أو التي برسم البيع - اي موجوده الحساب ، تاجر آخر ، عدم اعتبارها من مخزون آخر المدة .

3 , 5 تسعير مخزون البضاعة

يتم تسعير البضاعة بالتكلفة التاريخية لهذه البضاعة وعندما تكون الأسعار في الاقتصاد ثابتة من فترة إلى أخرى وخلال الفترة المالية الواحدة ، لا تكون هناك أية صعوبة في تحديد تكلفة البضاعة . ولكن تواجهنا مشكلة عندما تتغير الأسعار خلال الفترة المالية وبالتالي نواجه السؤال : أي كلفة يجب أن تستعمل لتقييم المخزون من البضاعة في نهاية الفترة ؟ ويمكن الإجابة عن ذلك إما بمتابعة الوحدات المشتراه والوحدات المباعة وتكلفة كل منها بحيث يمكن تحديد تكلفة مخزون البضاعة الباقية أو عن طريق افتراض ما هي الوحدات المباعة وبالتالي احتساب تكلفة الوحدات المباعة والوحدات الباقية بناء على هذه الافتراضات وانشأت عن هذه الفرضيات طرق تسعير محددة للبضاعة والتي ستبقيها بالتفصيل لاحقاً وقبل توضيح هذه الطرق ، يتوجب بيان مفهومين سيتم استخدامهما في هذا المجال الأول هو تدفق البضاعة ، وهذا التعبير يتعلق بالتدفق الفعلي (أو المادي للبضاعة من حيث حركة الوحدات المشتراه والمباعة) ، والثاني هو تدفق التكلفة ويتعلق بالتكلفة الفعلية أو المفترضة للوحدات المباعة أو الباقية بالمخازن . وتدفق التكلفة المفترض لا يعبر عادة عن تدفق وحدات البضاعة نفسها ، وبالنسبة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فقد سمحت هذه المبادئ باستخدام تدفق تكلفة مفترض غير متوافق مع تدفق وحدات البضاعة هي :

1 - الوحدات الجماعة فعلياً - المتوسط المرجح

2 - الوارد أولاً ، صادر أولاً

3 - الوارد أخيراً صادر أولاً

قيمة مخزون بضاعة الناتجة من

الطريقة الأولى : طريقة الوحدات المباعة الفعلية يتطلب اعتماد هذه الطريقة وجود سجلات لمعرفة سعر الشراء لكل وحدة مشتراه ومعرفة الوحدات التي تم بيعها وبالتالي تسعير وحدات مخزون بضاعة آخر المدة التكلفة الفعلية للوحدات غير المباعة . ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تلائم المنشآت التي تتعامل بحجم كبير من الوحدات مثل مخازن المواد الغذائية ، ويمكن اعتبار أن هذه الطريقة تعطي قيمة دقيقة لمخزون البضاعة وللبضاعة المباعة ، عندما يكون عدد البنود المشتراه محدوداً وكلاً منها تكلفته مرتفعة كما في تجارة السيارات ، لأنها تعتمد على تسعير وحدات البضاعة بالتكلفة الفعلية لهذه الوحدات . وبافتراض أن الوحدات الباقية من البضاعة تتكون من 20 وحدة من

مخزون بضاعة أول المدة 10 وحدات من صفقة المشتريات الأولى 10 وحدات من صفقة المشتريات الثانية . 40 وحدة من صفقة المشتريات الأخيرة.

الطريقة الثالثة : طريقة الوارد أولاً صادر او وحسب هذه الطريقة يتم تفسير البضاعة على افتراض أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية المدة هي من البضاعة التي تم شراؤها أخيراً ، وبالتالي تكون البضاعة المباعة هي من الوحدات الموجودة والمشتراه أولاً . وباستعمال هذه الطريقة يكون توزيع التكاليف حسي ، الجدول رقم 8 التالي وحسبه هذه الطريقة يكون الافتراض أن الـ 220 وحدة المباعة كانت من الوحدات الأولى وان الـ 80 وحدة الباقية كانت من الوحدات المشتراه في نهاية الفترة المالية

الطريقة الرابعة : طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً وحسب ، هذه الطريقة يتم افتراض أن آخر بضاعة مشتراة هي التي بيعت أولاً وبالتالي فإن البضاعة الباقية في المخازن هي من بضاعة أول المدة ومن المشتريات التي تمت في بداية الفترة . أما احتساب تكلفة البضاعة المباعة ومخزون البضاعة فيتم احتسابهم كالتالي

4 . 5 تأثير الطرق الأربع على مجمل الربح يبين الجدول رقم (10) (التالي) تأثير استخدام الطرق الأربع السابقة على أجمالي الربح الفترة المالية موضوع الدراسة . وبافتراض أن سعر بيع الوحدة هو 20 دينار ، فإنه من الواضح ان الفروق الناتجة عن تطبيق الطرق الأربعة هي بسبب الافتراض الخاص بتدفق التكلفة للوحدات البضاعة وليس لتدفق الوحدات نفسها جدول رقم (10) وكما هو ظاهر في الجدول السابق كان طريقة الوارد أولاً صادر أولاً - تهين بضاعة اخر الفترة بقيمة قريبة من أسعار السوق ، ولكن هذا يؤدي في أوقات التضخم إلى زيادة الأرباح بالمقارنة مع الطرق الأخرى حيث يتم تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأسعار تاريخية لا تمثل التكلفة الحالية للبضاعة المباعة . أما اتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في أوقات التضخم فإنها تؤدي إلى مقابلة تكلفة البضاعة المباعة المقيمة بالأسعار الجارية بالايادات بالاسعار الجارية وبالتالي إلى تخفيض الأرباح ويمكن القول أنه لا يوجد طريقة أفضل من أخرى ، حيث إن هناك عوامل متعددة تؤثر في اقرار المنشآت التجارية عند تقديم البضاعة منها ما

يسمح به قانون ضريبة الدخل في الدولة ومدى رغبة أصحاب المنشأة في أظهر أرباح
والحالة الاقتصادية من حيث وجود تضخم أم لا 202

5 . تسعير مخزون البضاعة

يتم تسعير البضاعة بالتكلفة التاريخية لهذه البضاعة وعندما تالاقتصاد ثابتة من فترة
إلى أخرى وخلال الفترة المالية الواحدة ، لا تكون ه في تحديد تكلفة البضاعة ، ولكن
تواجهنا مشكلة عندما تتغير الأسعار وبالتالي نواجه السؤال : أي كلفة يجب أن تستعمل
لتقييم المخزون من البة الفترة ؟ ويمكن الاجابة عن ذلك إما بمتابعة الوحدات المشتره
والوحدات الميا منها بحيث يمكن تحديد تكلفة مخزون البضاعة الباقية أو عن طريق
افتراض المباعة وبالتالي احتساب تكلفة الوحدات المياعة والوحدات الباقية بناء على حد
ونشأت عن هذه الفرضيات طرق تسعير محددة للبضاعة والتي ستيبناها بالتفصيل وقبل
توضيح هذه الطرق ، يتوجب بيان مفهومين سيتم استخدامهما في هذا الأول هو تدفق
البضاعة ، وهذا التعبير يتعلق بالتدفق الفعلي (أو المادي للبضاعة بن حركة الوحدات
المشتره والمباعة) . والثاني هو تدفق التكلفة ويتعلق بالتكلفة الفعان المفترضة للوحدات
المباعة أو الباقية بالمخازن . وتدفق التكلفة المفترض لا بغير عايق تدفق وحدات
البضاعة نفسها ، وبالنسبة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فقد سويت هذه المبادئ
باستخدام تدفق تكلفة مفترض غير متوافق مع تدفق وحدات البضاعة في 1 - الوحدات
المباعة فعليا . - المتوسط المرجع 3 - الوارد أولاً ، صادراً أولاً . - الوارد أخيراً ،
صادر أولاً . الوحدة الخامسة 198 عمليات البضاعة ومالها المحامية

مسرد المصطلحات

الخصم التجاري Trade Discount : هو مقدار الخصم الممنوح للمشتري والذي سنة
من سعر الكتالوج او قوائم الأسعار المعلنة ، وهو وسيلة ن وع أو لو ممنوع ان لتحديد
سعر الم تحديد سعر البيع للمستهلك النهائي

الخصم النقدي Cash Discount: هو مقدار ما يخصمة البائع للمشتري مقابل ان يقوم
المشتري بتسديد ما يستحق عليه خلال فترة اقل من فترة السداد الممنوحة أصلا .

تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold : هي قيمة مخزون بضاعة أول المدة
4 صافي المشتريات - قيمة مخزون بضاعة آخر المدة ، وهي صافي تكلفة امتلاك
البضاعة المباعة للعملاء والتي انتجت إيرادات المبيعات خلال فترة مالية معينة

طريقة المتوسط المرجح لتسعير البضاعة Weighted Average Method : يتم
بموجب هذه الطريقة توزيع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع بالتساوي على وحدات البضاعة
الكلية المتاحة للبيع

طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً لتسعير البضاعة : last - in First - out , LIFO
تفترض هذه الطريقة أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية الفترة هي من البضاعة التي
كانت موجودة في بداية الفترة ومن البضاعة المشتراه في بداية الفترة

طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتسعير البضاعة First - in First - out FIFO : بموجب
هذه الطريقة يتم الافتراض أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية الفترة هي من البضاعة
التي اشترت أخيراً ، وبالتالي فإن البضاعة المباعة هي من الوحدات التي اشترت أولاً

طريقة الوحدات المباعة الفعلية لتسعير البضاعة Specific Identification
Method : هي إحدى طرق تسعير مخزون بضاعة آخر المدة والتي بموجبها يتم تحديد
الوحدات التي بيعت بالفعل وتلك التي بقيت بالمخازن . ويتم اتسعير وحدات البضاعة
بالثمن الفعلي للبضاعة الباقية بالمخازن

فترة الخصم النقدي Discount Period : هي الفترة التي يعطيها البائع المشتري ليقوم
بتسديد ما عليه من مستحقات مقابل اعطاء المشتري خصماً معيناً . وتكون هذه الفترة
أقصر من فترة السداد الأصلية

١ - فترة السداد أو الائتمان Credit Period : هي الفترة التي يعطيها البائع للمشتري
ليقوم بتسديد ما عليه من مستحقات وديون .

المبيعات Sales ؛ هي اثمان أو قيمة البضاعة المباعة وهي إحدى أنواع الإيرادات .

- مخزون البضاعة Inventory : هو مقدار ما تملكه منشأة ما من بضاعة متاحة للبيع
في تاريخ معين .

- المشتريات Purchases : البضاعة المشتراه من أجل إعادة بيعها وهي إحدى أنواع
المصاريف .

القوائم المالية.

ذكرنا في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة أن المحاسب يقوم بإظهار نتائج تحليل العمليات في القوائم المالية ، وأهم هذه القوائم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في المركز المالي .

وتعتبر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من أكثر القوائم المالية استخداماً ، وهاتان القائمتان تلخصان جميع المعلومات التي تتضمنها مئات بل آلاف العمليات التي يقوم بها المشروع ، لذا فإننا في هذه الوحدة سنناقش كلاً من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، أما قائمة التغير في المركز المالي (قائمة تدفق الأموال) . فسندرسها باختصار في نهاية هذه الوحدة .

2 1 . قائمة الدخل

وهذه عبارة عن قائمة تلخص إيرادات ومصروفات الوحدة لمدة زمنية معينة ، كشهر أو ربع سنة أو سنة ، وقائمة الدخل التي تسمى أيضاً قائمة العمليات (Statement of operations) أو قائمة نتيجة الأعمال تشبه الصورة المتحركة لعمليات المشروع خلال المدة ، وتظهر هذه القائمة معلومات مهمة جداً عن المشروع ، ومنها صافي دخله الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، وإذا زادت المصروفات عن الإيرادات فإن النتيجة تمثل صافي الخسارة للمدة ، والشكل رقم (1) يمثل قائمة الدخل لمنشأة الربيع ، بارقام افتراضية.

يمكن تجزئة قائمة الدخل إلى عدة حسابات تختلف باختلاف طبيعة أعمال المشروع ، ففي المشروعات الصناعية يمكن تجزئة قائمة الدخل إلى حساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر ، وفي المشروعات الزراعية هناك حساب المحاصيل أو الاستغلال ، وفي المشروعات التجارية نجد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، وسنفترض في هذه الوحدة أننا بصدد الحديث عن مشروع تجاري ، لذا سنتناول بالدراسة كلا من حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، حيث يفتح لهما حسابان في دفتر الأستاذ العام ، ويتم ترحيل قيود يومية معينة إلى هذين الحسابين ، وتعرف « بقيود الإقفال » ، ولكن قبل الحديث عن حسابي المتاجرة والأرباح أو الخسائر لا بد من توضيح المقصود بإقفال الحسابات .

2. إقفال الحسابات

يستخدم المحاسبون اصطلاح " إقفال الحسابات الإشارة إلى خطوة نتم في نهاية السنة المالية حيث تحضر الحسابات التسجيل عمليات المدة المالية التالية وتشا إقفال الحسابات تسجيل وترحيل قيود الإقفال ويعني الإقفال أن نجعل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات تساوي صفراً وذلك حتى نتمكن من قياس صافي الربح للمدة التالية ، وحتى الا واسمع هنالك تقل لها من مدة إلى مدة تالية تذكر عزيزي الدارس مبدا الدورية في المحاسبة ، حيث قسمنا حياة المشروع إلى هدد ازمنية متساوية ، وذلك بهدف تحديد صافي الربح المدة واحدة فقط ، فعلى سبيل المثال خان صافي دخل منشأة ما لسنة 1988 يخص مسنة 1988 فقط ، وفي 3 كانون ثاني يقوم المحاسب في المنشأة بإقفال حسابات الإيرادات والمصروفات لتلك السنة ، وبما أن أرصدة هذه الحسابات تخص مدة محاسبية محددة (ولذلك تنقل في نهاية تلك المدة) فإن حسابات الإيرادات والمصروفات تسمى حسابات مؤقتة او إسميه Temporary وعلى الرغم من أن حساب المستويات الشخصية لصاحب المشروع لا يبعد حسابه إيراد أو مصروف ، الا انه يعتبر حساباً مؤقتاً لأنه من الضروري قياس المسحوبات ضمن مدة زمنية محددة ويجب ، أن نتذكر أن عملية الإقفال تنطبق فقط على الحسابات المزممة ، وبما أن قائمة المركز المالي تظهر معلومات عن الرصيد في لحظة معينة ، وليس من فترة زمنية معينة ، فإن عناصر الميزانية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية) لا تنقل في نهاية المدة ، فعلى سهيل المثال ، أظهرت إحدى المنشآت رصيذاً نقدياً في ميزانيتها بتاريخ 12 / 31 / 1989 مقداره 695 ديناراً ، لذلك ليس من المنطق تخفيض رصيد هذا الحساب إلى الصفر حتى يمكن للمنشأة أن تبدأ المحاسبة من جديد في 1 / 1 / 1990 فالمنتشة لديها رصيد نقدي مقداره 695 ديناراً لتبدأ به عمليات شهر كانون ثاني 1990 وليس صقرة والحسابات التي تنقل أرصدها من مكة إلى أخرى تسمى عموماً " الحسابات الحقيقية . Real أو الدائمة Permanent باختصار فإن قيود الإقفال تحول أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات والمستويات الى حساب رأس المال ، وكما نعرف عزيزنا الدارس فإن الأمراد انت تريد حقوق الملكية والمصروفات والمسحوبات تخفضها ، فعندما نرحل فمود الأفعال يسويه حسابه راس المال اثر أرصدة الحسابات المؤقتة ، وكخطوة وسيطة فإننا نقوم بتحويل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات إلى حسابية يسمى خلاصة الدخل (Iricorie winniliry) أو حساب الأرباح والخسائر ، او حساب الايرادات والمصروفات ، وهذا يستخدم لفا في

مرحلة الإهمال وبعد ذلك فإن رصيد حساب خلاصة الدخل يحول إلى حساب رأس المال ، وفي المشروعات التجارية تقوم بتوسيط حسابين مكملين لبعضهما هما حساب المتاجرة وحساب الأرباح

والخسائر حيث يتم تحويل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات إليهما ، والخطوات التي تتبع في إقفال حسابات المنشأة كما يلي

أ - لإقفال حسابات الإيرادات : اجعل حساب ، كل إيرادات لدينا بمقدار رصيده الدائن وحساب المتاجرة أو الأرباح والخسائر دائناً بإجمالي قيمة الإيراداته ، وهذا القيد يحول إجمالي الإيرادات إلى الجانب الدائن من حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر فيه ،

ب- لإقفال حسابات المصروفات ، اجعل حساب كل مصروف دائناً بمقدار رصيده المدين ، وحسابي الأرباح والخسائر مدينين بإجمالي قيمة المصروفات ، وهذا القيد يحول إجمالي قيمة المصروفات إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر ،

ج- اجمل حساب الأرباح والخسائر لدينا بمقدار رصيده الدائن (الإيرادات محارودا منها المصروفات) ، وحساب رأس المال دائناً ، وإذا كان رصيد حساب الأرباح والخسائر مديناً ، عندها تجعل حساب الأرباح والخسائر دائناً بهذا الرصيد ، وحساب رأس المال مديناً ، وهذا القيد يحول صافي الربح أو الخسارة من حساب الأرباح والخسائر إلى حساب رأس المال ، وعادة يستخدم قيد مركب لتخفيض عدد القيود ، وتسهيل عملية الترحيل

د- اجعل حساب المسحوبات دائناً بمقدار رصيده ، وحساب رأس المال مديناً بالقيمة نفسها ، وتذكر عزيزي الدارس أن المسحوبات ليست مصروفات ، ولا تأثير لها على صافي الربح أو الخسارة ، لذلك فإن هذا الحساب لا يقفل في حساب الأرباح والخسائر نأتي الآن إلى توضيح كيفية إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات بقيود يومية في حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر

حساب المتاجرة

والهدف من إعداد هذا الحساب هو إظهار مجمل ربح المتاجرة الناتج عن شراء وبيع البضاعة ، ويتم ذلك بمقارنة إيرادات المبيعات بتكلفة البضاعة المباعة ، فإذا زادت قيمة المبيعات على تكلفة البضاعة المباعة ، فإن الناتج مجمل ربح ، والعكس في حالة نقص قيمة المبيعات عن تكلفة البضاعة المباعة ، حيث إن الناتج يعتبر مجمل خسارة ولتحديد مجمل ربح المتاجرة باستخدام حساب المتاجرة فإنه لا بد لنا من تجميع عناصر هذا الحساب بحيث نضع المبيعات في الجانب الدائن من الحساب وتكلفة البضاعة المباعة في الجانب المدين منه ، لذا نجعل حسابات مردودات المبيعات والمشتريات والخصم على المبيعات ، (الخصم المسموح به) ومصاريف نقل المشتريات . وجميع المصروفات الأخرى التي أنفقت على المشتريات دائنة وحساب المتاجرة مدينا ، ثم نجعل حسابات المبيعات

31 123 12 / ومردود المشتريات والخصم على المشتريات (الخصم المكتسبه) مدينة ، وحساب المتاجرة دائنا ، وفيما يلي قيود الإقفال اللازمة من شر المتاجرة إلى مذكورين دار المشتريات دا مصاريف نقل المشتريات حا الرسوم الجمركية على المشتريات دا مصاريف تخزين المشتريات دا عمولة وكلاء الشراء حي التأمين على المشتريات دا مردودات المبيعات ومسموحاتها دا الخصم على المبيعات اقفال الحسابات المتعلقة بتكلفة الشراء في حساب المتاجرة من مذكورين حي المبيعات حا مردودات المشتريات ومسموحاتها دا الخصم على المشتريات إلى حالمتاجرة اقفال حسابات المبيعات ومردودات المشتريات وخصم المشتريات في حساب المتاجرة وفيما يتعلق بالبضاعة فإننا في مثل هذه الحالة تطبق نظام الجرد الدوري ، فتجرد البضاعة مرة واحدة في نهاية السنة المالية ، كما بفتح حساب خاص بالمشتريات وآخر الخاص بالمبيعات وحسابات أخرى لكل من مردودات المشتريات ومردودات المبيعات ، ولذلك فإننا نجري قيود الإقفال التالية للبضاعة أ . فيما يتعلق ببضاعة أول المدة ، فهي تظهر برصيد مدين ، والأقفال رصيد هذا الحساب يجعل حساب المتاجرة مدينا وحساب بضاعة أول المدة دائنا . من دار المتاجرة إلى دا بضاعة أول المدة إقفال بضاعة أول المدة في حساب المتاجرة ب . أما بالنسبة لبضاعة آخر المدة فلا بد من عمل قيد إقفال لاثبات قيمة هذه البضاعة

12 31 / في المخازن في نهاية المدة المالية وذلك من واقع الجرد ، لذا يجعل حساب البضاعة مدينا وحساب المتاجرة دائنا .

من ح/ بضاعة آخر المدة

إلى ح/ المتاجرة

إثبات قيمة البضاعة المتبقية في المخازن آخر المدة

أما رصيد حساب المتاجرة فيقف في حساب الأرباح والخسائر وذلك كما يلي :

إذا كانت النتيجة مجمل ربح ؛ يجعل حساب المتاجرة مديناً وحساب الأرباح والخسائر دائناً ، وذلك بقيد في اليومية كما يلي :

من حـ / المتاجرة

إلى ح/ الأرباح والخسائر

إقفال رصيد حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر

ب . إذا كانت النتيجة مجمل خسارة ؛ يجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب المتاجرة دائناً . من الأرباح والخسائر إلى حالماتجـرة ويظهر حساب المتاجرة في دفتر الأستاذ بعد ترحيل قيود الإقفال السابقة

حساب الأرباح أو الخسائر

الغرض من هذا الحساب بيان صافي الربح او صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة لذا فإننا نقوم بتجميع الإيرادات والمصروفات في هذا الحساب ، فبعد أن تقفل حساب المتاجرة نقوم بإقفال جميع حسابات المصروفات والإيرادات ، حيث يجعل حساب الأرباح والخسائر امديفا باجمال قيمة المصروفات ، وحساب كل مصروف دائنا برصيده ، كما يجعل حساب كل أمراد مدينا برصيده وحسابيه الأرباح والخسائر دائنا بإجمالي قيمة الإيرادات وعليه تظهر الإيرادات في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر بينما تظهر المصروفات في الجانب المدين منه وفيما يلي توضيح لقيود الإقفال اللازمة

1 . إقفال حسابات المصروفات من الأرباح والخسائر إلى مذكورين داصصروف الرواتب حامصروف الإعلان حلمصروف الإيجار المصروف الفوائد (الربا) داستهلاك الآلات داستهلاك المباني داستهلاك الأثاث إقفال حسابات المصروفات في حساب الأرباح والخسائر

2 . إقفال حسابات الإيرادات من مذكورين ايراد الفوائد (الربا) دارباح أسهم دالاميرات العقار إلى دارباح والخسائر إقفال حسابات الإيرادات في حساب الأرباح والخسائر ويظهر حساب الأرباح والخسائر بعد ترحيل قيود الإقفال اعلاه كما يلي

عزيزنا الدارس ، نرجو ملاحظة أن أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات التي نقوم إقفالها قد تم التوصل إليها بعد أن قمت بتحميل المدة المالية بما يخصها من المصروفات سواء دفعت أم لم تدفع بعد ، والاعتراف بالإيرادات التي تخص تلك المدة سواء قبضت أم لم تفيد بعد ، وذلك تطبيقا لمبدأ الاستحقاق في المحاسبة ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى فصل نتيجة أعمال المدة المالية الحالية عن كل من المدة المالية السابقة واللاحقة ، مما يترتب عليه الوصول إلى نتيجة الأعمال الدقيقة والصحيحة عن المدة المالية قيد الدراسة

إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر

بعد إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات في حساب الأرباح والخسائر تقوم برصد هذا الحساب ، فإذا زادت الإيرادات على المصروفات ، (اي الجانب الدائن أكبر من الجاني المدين) فإن الفرق صافي ربح ، وإذا زادت المصروفات على الإيرادات (أي الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن، فإن الفرق يمثل صافي خسارة ، والربح يعتبر حما لصاحب المشروع الفردي اما الخسارة فتعتبر التزاما عليه ، لذا يقفل رصيد حسام الأرباح والخسائر . سواء كان ربنا أو خسارة في حساب رأس المال ، وهو الحساب الذي يمثل صاحب المشروع وذاك ، كما يلي ، عندما يكون رصيد حساب الأرباح

والخسائر دائناً (أي في حالة صافي الربح) فإن هذا يمثل زيادة في رأس المال من الأرباح والخسائر إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال بمقدار الربح به عندما يكون رصيد حساب الأرباح والخسائر مديناً (أي صافي خسارة) فإن هذا يؤدي إلى تخفيض رأس المال من ح/ رأس المال إلى ح/ الأرباح والخسائر تخفيض رأس المال بمقدار الخسارة

إقفال رصيد حساب المسحوبات

يظهر حساب المستويات الشخصية لصاحب المشروع برصيد مدين ، وهذا يمثل تخفيضاً لرأس المال ، لذا فإنه في نهاية المدة المالية تقوم بإقفال رصيد حساب المسحوبات في حساب رأس المال بالقيود التالي من حراس المال إلى حالمسحوبات تخفيض رأس المال بمقدار المسحوبات

حساب جاري صاحب المشروع

قد يرغب صاحب المشروع في ابقاء حساب رأس المال ثابتاً في الدفاتر ، بحيث لا يتأثر برصيد حساب الأرباح والخسائر سواء كان ربحاً أو خسارة ، ولا بمقدار المسحوبات الشخصية ، وفي هذه الحالة يفتح حساب يسمى " حساب جاري صاحب المشروع " ويقل فيه رصيد حساب الأرباح والخسائر ورصيد حساب المسحوبات ويتم رصد هذا الحساب ، وإذا كان رصيده دائناً يقوم صاحب المشروع بسحبه ، وإذا كان مديناً يقوم بتسديده ، وبناء على ذلك تكون القيود كما يلي :

أ . إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر في الحساب الجاري لصاحب المشروع .

- في حالة الربح من دا الأرباح والخسائر إلى حال جاري صاحب المشروع زيادة الحساب الجاري بصافي الربح

- في حالة الخسارة من دا جاري صاحب المشروع إلى حـ / الأرباح والخسائر تخفيض الحساب الجاري بصافي الخسارة به ، إقفال رصيد حساب المسحوبات بالحساب الجاري لصاحب المشروع من دا جاري صاحب المشروع إلى دا المسحوبات الشخصية إقفال رصيد حساب المسحوبات في الحساب الجاري .

ميزان المراجعة بعد الإقفال

إذا صورنا ميزان المراجعة بعد ترحيل قيود الإقفال ، نجد أن الحسابات الباقية تمثل حسابات الميزانية (اي حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية) ويتم تصوير الميزانية العمومية للمنشأة من هذه البنود التي تظهر في ميزان يسمى ميزان المراجعة بعد الإقفال | Pot - Glosing Trial Balance

3.2 قائمة المركز المالي او الميزانية العمومية

وهذه القائمة تشمل شكل مفصل الاصول والالتزامات وحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية في تاريخ محدد ولهذا السبب تسمى ايضا قوائم المركز المالي وكقائمة الدخل فان هذه القائمة تشمل في البداية اسم المنشأة وعنوان القائمة المركز المالي والتاريخ والمدة الزمنية التي اعدت القائمة ثم محتويات القائمة

234

3 . تبويب القوائم المالية في المشروعات التجارية

يقصد بالتبويب عرض البيانات المالية على شكل مجموعات ، لكل منها صفات مشتركة وفي المنشآت التي تقوم بالعديد من العمليات ولديها حسابات كثيرة يتم تصنيف البنود في القوائم المالية لتسهيل تحليل وتفسير البيانات ، وفيما يلي تبويب كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

1 . 3 تبويب قائمة الدخل

المجموعات الرئيسية في قائمة الدخل هي الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية ، وفي المشروعات التجارية تعتبر مبيعات السلع المصدر الرئيسي للإيرادات ، وفي القسم الخاص بالإيرادات نقوم بطرح مردود المبيعات ومسموحاتها ، والخصم على المبيعات (الخصم المسموح به من إجمالي المبيعات للوصول إلى صافي المبيعات أما تكلفة البضاعة المباعة فنحصل عليها بإضافة بضاعة أول المدة إلى صافي تكلفة المشتريات ، ومن ثم طرح بضاعة آخر المدة . ولحساب صافي تكلفة المشتريات : نأخذ قيمة المشتريات ونطرح منها مردود المشتريات ومسموحاتها ، والخصم على المشتريات الخصم المكتسب (ثم نضيف إلى الناتج

مصرفوفات نقل البضاعة المشتراة ، ويطرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات : نحصل على مجمل الربح ، وهذا يظهر في الجزء الأول من قائمة الدخل ثم نقوم بطرح المصرفوفات التشغيلية للوصول إلى الربح العادي أو ربح التشغيل أو الربح من العمليات . وفي المشروعات التجارية يتم تبويب المصرفوفات التشغيلية إلى مصرفوفات عمومية وإدارية ، ومصرفوفات بيعية ، ومصرفوفات تمويلية ، ولذلك فإن المصرفوفات التي تنتج عن المجهودات البيعية كرواتب عمال البيع ، والإعلان ، ومصرفوفات نقل المبيعات تصنف بشكل منفصل عن مصرفوفات الإيجار والنور والمياه والتليفون والمصرفوفات الإدارية الأخرى وقد يوجد بعض انواع المصرفوفات التي قد تظهر ضمن المجموعتين ، فعلى سبيل المثال مصرفوف التأمين قد يصنف ضمن المصرفوفات البيعية إذا كان التأمين على البضاعة أو على معدات النقل والتوزيع ، ولكن التأمين على مباني المنشأة يظهر ضمن المصرفوفات الإدارية ، وهناك بعض البنود التي تؤثر على صافي الدخل ، ولكن لا علاقة لها بالنشاط لا تنسى للمشروع ، ومن أمثلة ذلك حروف الفائدة وإيراداتها فهذان البنودان يتعلقان سطة التمويلية والاستثمارية ، ولهذا السبب فإننا نظهر هذه البنود في مجموعة نفصلة تسمى إيرادات ومصرفوفات أخرى في أسفل قائمة الدخل ، كذلتة الوحدة لابسة 235 -

بالنسبة للبنود غير العادية كالخسارة الناتجة عن زلزال مثلاً ، فإنها تظهر في مجموعة منفصلة تسمى (البنود غير العادية قبل الوصول إلى صافي الربح ، وعليه فإننا إذا أضفنا إلى الربح العادي أو الربح من العمليات أرباح الإيرادات غير العادية (كأرباح بيع أصول ثابتة) وطرحنا المصرفوفات غير العادية فإننا نحصل على صافي الربح ويظهر الشكل رقم (2) قائمة الدخل المنشأة الأزدهار وبما أن قائمة الدخل مقسمة إلى مجموعات رئيسية ، والمصرفوفات مبوبة إلى مصرفوفات بيعية ، ومصرفوفات إدارية فإن القاريء يستطيع أن يستخرج العديد من الأرقام بمجرد النظر إليها ، فالقاريء يلاحظ صافي الدخل ، وربما ينسبه إلى صافي المبيعات ، ويحصل على نسبة تسمى العائد على المبيعات ، كما يمكنك تحديد نسبة مجمل الربح إن مقدار مجمل الربح من المبيعات (يسمى أحيانا هامش الربح) ذو أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة ، فإذا قسمنا مجمل الربح من المبيعات على قيمة هذه المبيعات فإن ذلك يعطينا نسبة مجمل الربح ، وتتم مراقبة هذه المسألة باهتمام من إدارة المنشأة فإذا فرض أن قيمة المبيعات 100000 دينار وتكلفة البضاعة المباعة هي 65000 دينار ، فإن نسبة مجمل الربح تساوي 35 % وهذا يعني انه بعد طرح 65 قرش من كل دينار مبيعات لتغطية تكلفة البضاعة المياعة ، فإنه يبقى 35 قرشا لتغطية المصرفوفات التشغيلية وتحقيق مافي ربح وعادة تقارن الإدارة تسية مجمل

الربح للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة او مع معيار الصناعة ، وهذه المقارنات قد تلفت نظر الإدارة إلى الحاجة لتعديل أسعار البيع او بسياسات الشراء أو إجراءات الرقابة على المخزون وبالطريقة نفسها يمكننا معرفة نسبة إجمالي المصروفات او كل مجموعة من المصروفات او كل بند من بنود المصروفات إلى صافي المبيعات ، كما يمكن مقارنة النتائج مع نتائج السنوات السابقة ، أو مع معيار الصناعة لتحديد ما إذا كانت النسب التي تحققها الشركة مرضية أم لا قبل و 10000

3 2 . تبويب قائمة المركز المالي

الهدف من تبويب عناصر قائمة المركز المالي هو إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمشروع وعن طريق إجراء بعض التحليلات المالية المناسبة ، يمكن معرفة بعض النسب المالية التي تمكن من الوقوف على حالة المشروع ووضعها المالي في نهاية المدة المحاسبية ، **ويبين الشكل رقم (3) ميزانية منشأة ما في 1991 / 12 / 31 لاحظ أن الأصول قد تم تبويبها إلى أصول متداولة ، وأصول طويلة الأجل (أصول ثابتة واصول متناقصة وأصول غير ملموسة)**

1 - تبويب الأصول

تصنف الأصول في الميزانية إلى أصول ثابتة واصول متداولة وذلك للإشارة إلى سيولتها النسبية ، وتعرف السيولة بأنها مقياس لدرجة السرعة التي يمكن بها تحويل أي أصل إلى نقد ، لذا فإن النقد هو أكثر الأصول سيولة ، ويعتبر المدينون من الأصول السائلة نسبيا ، لأن المنشأة تتوقع أن تحضر القيمة نقدا في المستقبل القريب ، أما الأصول الأخرى كالقرطاسية والمباني والأثاث فهي أقل سيولة ، ويتم إظهار الأصول في الميزانية حسب سيولتها النسبية

2 - الأصول المتداولة

وهذه تمثل الأصول التي تنوي الإدارة تحويلها إلى نقد أو استعمالها أثناء الاثني عشر شهرة التالية (السنة القادمة) ، أو أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة أيهما أطول . وتعرف الدورة التشغيلية بأنها متوسط المدة الزمنية التي يتم أثناءها استخدام النقد للحصول على سلع وخدمات ، وهذه السلع والخدمات تباع إلى العملاء الذين بدورهم يدفعون نقداً مقابل قيمة مشترياتهم ، وفي معظم المنشآت نجد أن الدورة التشغيلية تكون عددا من الأشهر ، وهناك القليل من أنواع المشروعات لديها دورات تشغيلية أطول من

سنة ومن أمثلة الأصول المتداولة ، النقل ، والمدينون ، واوراق القبض ، والبضاعة ، والمصروفات المدفوعة مقدماً ، ويتم عرضها في الميزانية حسب درجة سيولتها أو درجة سهولة تحويل الأصل إلى نقد

3- الاستثمارات طويلة الأجل

وتشمل الأسهم والسندات والاستثمارات في شركات تابعة كما تشمل الأصول الثابتة التي لا تستخدم في الانتاج ، ولكن تحتفظ بها المنشأة بغرض إعادة بيعها أو استخدامها في المستقبل ، ومثال ذلك الآلات والمعدات

4- الأصول الثابتة

وهذه تمثل الأصول التي تقتني بقصد استخدامها في الانتاج وتوليد إيرادات المنشأة وليس بقصد إعادة بيعها ، وعادة تستفيد منها المنشأة لأكثر من مدة مالية واحدة ، ومن أمثلتها الأراضي والمباني والمعدات والآلات والأثاث والسيارات ، وتعرض هذه الأصول في الميزانية حسب صعوبة تحويلها إلى نقد أو حسب طول عمرها الانتاجي .

5- الأصول المتناقصة أو الموارد الطبيعية

تشمل الأصول التي تستنفذ أثناء عملية الاستخراج ، وهي هبة من هبات الطبيعة لا يمكن تحديدها أو استبدالها بعد نفاذها ، ومن أمثلتها المناجم والمحاجر وحقول الغاز الطبيعي وحقول النفط الخام

6- الأصول غير الملموسة

وهذه أصول ليس لها وجود مادي وفي الوقت نفسه ، فإنها تمثل حقوقاً طويلة الأجل . ذات قيمة للمنشأة ، كما أن قيمتها غير ثابتة بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة عن ظروف خارج إرادة المنشأة ، لذا يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة ، خشية زوال قيمتها فجأة نتيجة زوال العوامل التي أدت إلى وجودها ، ومن أمثلة هذا النوع من الأصول براءة الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية

7- تبويب الالتزامات

تقسم الالتزامات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) ، وهذه تمثل الديون التي يستحق دفعها خلال سنة واحدة أو دورة تشغيلية واحدة ، إذا كانت الدورة التشغيلية أطول من سنة ومن أمثلة ذلك الدائنون وأوراق الدفع التي تستحق خلال سنة ، كذلك المصروفات المستحقة

والايرادات المقبوضة مقدماً | الالتزامات طويلة الأجل ، وهذه الالتزامات التي يستحق دفعها بعد مدة طويلة (ربما خمس سنوات أو أكثر) . وجميع الالتزامات التي هي غير قصيرة الأجل تصنف على أنها التزامات طويلة الأجل ، ومن أمثلة ذلك قرض طويل الأجل واوراق دفع تستحق بعد اكثر من سنة .

8- حقوق الملكية

تظهر حقوق المالك في أصول المنشأة في القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية وهذه تمثل ذلك الجزء الذي قدمه أصحاب المشروع لتمويل الأصول ، ويقسم إلى قسمين اموال قدمها أصحاب المشروع (رأس المال والأرباح التي حققها المشروع ولم يتم توزيعها على أصحاب المشروع ، ويتم تحديد رصيد حقوق الملكية في نهاية المدة بإضافة صافي المدخل إلى رأس المال في أول المدة ومن ثم طرح المسحوبات كما يظهر من الشكل (4)

9- طرق عرض الميزانية

أ- طريقة الحساب أو الطريقة التقليدية

وفيهما يتم إثبات جميع الأصول في الجانب الأيمن والالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر . وفي الوقت نفسه تظهر كل من الأصول والالتزامات في مجموعات حسب التوزيع الذي سبق ذكره ، ويظهر الشكل رقم (5) ميزانية على شكل حساب

وهناك طريقتان في الترتيب

الطريقة الأولى

وفيهما يتم ترتيب الأصول حسب صعوبة تحويلها إلى نقد ، لذا نبدأ بالأصول الثابتة غير الملموسة ، كالشهرة ، وبراءة الاختراع ، باعتبارهما من أصعب الأصول تحويلاً إلى نقد ثم يلي ذلك الأصول الثابتة الملموسة كالأراضي والمباني والآلات والأثاث والسيارات ، يلي ذلك الأصول المتداولة كالבضاعة والمدينين وأوراق القبض والأوراق المالية والصندوق والبنك ، إلى أن نصل إلى الأرصدة المدينة الأخرى كالمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة أما فيما يتعلق بالالتزامات فترتيب تبعاً لطول مدة استحقاقها ، لذا تظهر أولاً القروض طويلة الأجل ، ثم الدائون وأوراق الدفع . وأخيراً المصروفات المستحقة والايرادات المقبوضة مقدماً

الطريقة الثانية

وهنا ترتب الأصول حسب بسهولة تحويلها إلى نقد ، فنبدأ بالنقد الموجود في الصندوق الم الأصول المتداولة الأخرى ، يلي ذلك الأصول الثابتة ، ثم الأصول غير الملموسة كالشهرة . أما الالتزامات فتظهر حسب قرب تواريخ استحقاقها ، لذا تظهر الالتزامات المتداولة أولاً ثم الالتزامات طويلة الأجل ويمكن استخدام أية طريقة من الطريقتين السابقتين ، فكلتاها مقبولتان وهناك دراسة أجريت على 600 شركة أمريكية سنة 1987 ، وقد بينت أن 56 % من الشركات تستخدم الطريقة التقليدية (طريقة الحساب) والنسبة الباقية 44 % تستخدم طريقة التقرير وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون الطبيعة أعمال المشروع دور في عملية العرض ، ففي المشروعات الصناعية حيث تكون الأصول الثابتة نسبة كبيرة من مجموع الأصول ، وهو البند الذي يهتم به قراء قوائمها المالية . ويفضل استعمال الطريقة الأولى ، أما في المنشآت المالية كالبنوك حيث يشكل النقد بأنواعه المختلفة أكبر أصول البنك قيمة ، وهو البند الذي اهتم به المتعاملون مع البنك أكثر من غيره فإنه يفضل استعمال الطريقة الثانية ، مما يطمئن المودعين على سلامة أموالهم المودعة لدى البنك - 241 إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية

ب . الطريقة الحديثة

أو طريقة التقرير إن الاتجاه الحديث في عرض الميزانية هو تصويرها على شكل تقرير مالي ، حيث يتم عرض جميع الأصول يليها الالتزامات وحقوق الملكية ، فتظهر الأصول المتداولة أولاً ، ثم تطرح منها الالتزامات المتداولة ، حيث نصل إلى رأس المال العامل ، ويضاف إلى ذلك الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة ، والمجموع يمثل رصيد الأموال المستثمرة في المشروع ، ثم يلي ذلك مصادر رأس المال الداخلية والخارجية ، وهذه الطريقة في العرض تحقق للمشروع والمعنيين بالمركز المالي للوحدة ، مزايا أهمها : بيان رأس المال العامل ، وصا في حقوق الملكية ، وتسهل عملية استخراج النسب المالية للأغراض التحليل المالي وفيما يلي نموذج لقائمة المركز المالي في صورة تقرير (شكل رقم 6) .

4 . قائمة التغير في المركز المالي

لقد رأينا عزيزي الدارس ، أن المنشأة تقوم بتحضير قائمتين ماليتين ، هما قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل . كما رأينا كيف أن قائمة المركز المالي تظهر الأنشطة التمويلية والاستثمارية التي تقوم بها المنشأة بهدف تحقيق الربح ، فالأنشطة التمويلية تتمثل في الالتزامات (الخصوم) أو حقوق الغير وحقوق الملكية ، أما الأنشطة الاستثمارية فتتمثل في الأصول المختلفة أما قائمة الدخل فتبين درجة نجاح المنشأة في تحقيق الربح ، ولكن كلتا القائمتين لا تجيبان عن الأسئلة التالية ما هي مصادر الأموال للمنشأة أثناء السنة ؟ ما هي الأنشطة الاستثمارية الجديدة التي قامت بها المنشأة أثناء السنة ؟ كم من الاستثمارات في الأصول المختلفة تم تمويله من الأرباح ، وكم منها تم تمويله عن طريق الالتزامات أو حقوق الملكية ؟ لماذا تغير تكوين الأصول أثناء السنة ؟ كيف تم سداد الالتزامات إن قائمة التغير في المركز المالي (وأحياناً تسمى قائمة الأموال) تجيب عن هذه الأسئلة ، حيث تبين بالتفصيل مصادر الأموال وكيفية استخدامها أثناء المدة . كما توضح التغيرات التي حدثت على المنشأة أثناء المدة المحاسبية ، ومثال على ذلك افرض أنه في بداية المدة كان رصيد حساب الأراضي 50000 ديناراً ، وفي نهاية المدة أصبح الرصيد 60000 ديناراً ، إن صافي الزيادة هي 10000 دينار ، ولكن ليس بسبب هذه الزيادة شراء أراض جديدة بمبلغ 10000 دينار ، وإنما هو مشتريات أراض جديدة نقداً بمبلغ 40000 دينار ، وبيع أراض أثناء السنة نفسها بمبلغ 30000 دينار وكانت شروط البيع الحصول على نصف المبلغ نقداً ، والباقي على الحساب ، إن مثل هذه التفاصيل تظهر في قائمة التغير في المركز المالي فقط 1

4 . تعريف الأموال أو (الموارد المالية)

يمكن تعريف الأموال بطرق مختلفة ، فقد ينظر إليها على أنها رأس المال العامل ويعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ووجهة النظر في ذلك هي أن رأس المال العامل يرتبط ارتباطاً كبيراً بالدورة التشغيلية للمنشأة . لأن المنشأة تشتري وتبيع بالأجل ، وتحول النقد إلى بضاعة ، ومن ثم إلى مدينون " ونقد لذا فإن قيمة صافي رأس المال العامل (يشار إليها غالباً رأس المال العامل) تمثل الموارد الحالية لدى المنشأة ، وعليه فإننا إذا نظرنا إلى الأموال على أنها رأس المال العامل : فإن التعبيرات في المركز المالي تقاس بالتغيرات في الأصول والخصوم المتداولة للمنشأة

ويمكن النظر إلى الأموال على أنها تمثل النقل لذا ينظر إلى قائمة التغير في المركز المالي على أنها قائمة التغير في النقد ، ونفاس التغيرات في المركز المالي بالتغير في رصيد حساب النقد لدى المنشأة ، وربما يعود هذا التوجه بالنظر إلى القائمة من زاوية النقد إلى شعور مستخدمي القوائم المالية بأن رأس المال العامل قد لا يكون مؤشرا جيدا على وجود السيولة النقدية لدى المنشأة ، فقد يكون لدى المشاة رأس مال عادل كبير بسبب تراكم البضاعة أو بسبب عدم تحصيل الديون ولكنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل التدفق النقدي ، ونتيجة لهذا فإن المستثمرين والدائنين يشعرون بالحاجة إلى معلومات حول مصادر النقل واستخداماته لدى المنشأة ومع تسليمنا بضرورة النظر إلى الأموال على أساس أنها تمثل رأس المال العامل أو على أساس أنها تمثل النقد ، إلا أننا سنقصر دراستنا هنا على تحضير قائمة التغير في المركز المالي على أساس النظر إلى الأموال على أنها تمثل رأس المال العامل ، لأن مثل هذه القائمة تركز على التغيرات في رأس المال العامل ، حيث تغطي جميع الأصول السائلة في المنشأة أما قائمة التدفق النقدي فتركز على أصل واحد فقط وهو النقل .

2 . 4 التغير في رأس المال العامل

لتحديد التغيرات في رأس المال العامل يجب معرفة تأثير العمليات على رأس المال العامل ، وهذه التغيرات يمكن توضيحها بتقديم الميزانية إلى أربعة أقسام هي

أ- أصول متداولة .

ب- خصوم متداولة.

ج- أصول غير متداولة.

د- خصوم غير متداولة وحقوق الملكية

أن القسمين الأولين (1) و (ب) أعلاه يمثلان حسابات رأس المال العامل الذي يعرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، بينما يمثل القسمان (ج) و (د) حسابات ليست ذات علاقة برأس المال العامل ، ولذلك فإن العملية ستؤثر على رأس المال العامل أما زيادة أو نقصاً إذا كان طرف واحد منها يتضمن حساباً أو أكثر من حسابات رأس المال العامل والطرف الآخر لا يتضمن أي حساب لرأس المال العامل ، ومن أمثلة العمليات التي تؤثر في رأس المال العامل ، شراء آلة ودفع قيمتها نقداً إذ أن هذه العملية تؤدي إلى زيادة في الأصول الثابتة (الالات) ، وهذا الحساب ليس من حسابات رأس المال العامل ، كما تؤدي هذه العملية إلى نقص في الصندوق ، وهو أحد

حسابات رأس المال العامل والنتيجة النهائية تكون نقصاً في مجموع رأس المال العامل ومن العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل : شراء بضاعة نقداً ، حيث يزيد أصل متداول هو البضاعة ، وينقص أصل متداول آخر وهو الصندوق

4 3 . تأثير العمليات على رأس المال العامل

بعد معرفة العمليات التي تؤثر في رأس المال العامل فإنه من الضروري معرفة تأثيرها سواء بالزيادة أو بالنقص ، وإذا أدت العملية إلى زيادة صافية في رأس المال العامل فإنها تعتبر **مصدراً من مصادر الأموال** . أما إذا أن العملية إلى نقص في رأس المال العامل ، فإنها تعتبر **استخداماً للأموال** ، وعموماً فإن مصادر الأموال هي

- 1- الربح من العمليات ، وهذا ينتج عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، وتمثل الإيرادات مصدراً من مصادر الأموال ، بينما تمثل المصروفات استخداماً لهذه الأموال ، لذا يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات
- 2- بيع أصل من الأصول الثابتة نقداً مما يزيد الأصول المتداولة وينقص الأصول الثابتة
- 3- اقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات مثلاً ، فتزيد الأصول المتداولة ، وبما أن الخصوم المتداولة لن تتغير ، فإن رأس المال العامل يزيد
- 4- إصدار أسهم جديدة . فتزيد الأصول المتداولة وتزيد حقوق الملكية

أما استخدامات الأموال فتشمل

- 1- شراء أصول ثابتة ، وفي هذه الحالة تزيد الأصول الثابتة وتنقص الأصول المتداولة (النقد) لدى المنشأة ، أو قد تزيد الخصوم المتداولة إذا كان شراء الأصل الثابت بالأجل
- 2- سداد القروض طويلة الأجل
- 3- تخفيض رأس المال (مثل قيام المنشأة بشراء بعض أسهمها) وهذا غير مسموح به في الأردن
- 4- الإعلان عن توزيع أرباح نقدية على المساهمين في الشركات المساهمة
- 5- الخسارة الناتجة عن العمليات ، أي زيادة المصروفات عن الإيرادات

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المصروفات التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح . ولكن لا تؤدي إلى تخفيض في صافي رأس المال العامل ، ومن هذه العمليات الاستهلاك ، والسبب هو أن الحسابات المتعلقة بالاستهلاك تتعلق باصول غير متداولة كالأرباح المحتجزة ، وعليه فإن حسابات رأس المال العامل لا علاقة لها بهذه الأرباح .

4 4 . تحضير قائمة التغير في المركز المالي

وتقسم قائمة التغير في المركز المالي عادة إلى قسمين : القسم الأول ويبين مصادر الأموال أثناء المدة والقسم الثاني يوضح الطريقة التي استخدمت بها الشركة الأموال خلال تلك المدة . وتكون القائمة على الشكل التالي : 248

ملاحظات : "

1-إن صافي الربح يعتبر مصدرا من مصادر الأموال ، لأنه يمثل الفرق بين إيرادات المشروع ومصروفاته فالإيرادات تمثل مصدرا للأموال اما المصروفات فتمثل استخدما لها

2- لا حظ عزيزي الدارس أنه قد تم اضافة مبلغ 5300 دينار (استهلاك الآلات إلى صافي الربح لان الاستهلاك يُظهر استرداد جزء من تكلفة الأصل الثابت التي كان المشروع قد انفق الأموال لشراء ذلك الأصل خلال مدة سابقة ، كما أن الإيرادات التي حصل عليها المشروع خلال المدة التالية لم تنقص بمقدار الاستهلاك كما هو الحال بالنسبة للمصروفات الأخرى ، لذا فإنه للحصول على رأس المال العامل من العمليات ؛ فان صافي الربح يجب أن يضاف إليه كل المصروفات التي أدت إلى تخفيضه ، ولكن لم تؤدي إلى تخفيض رأس المال العامل

كما يجب التأكيد على أن الاستهلاك هنا لا يمثل مصدرا من مصادر الأموال ، ولكنه يضاف إلى صافي الربح لأنه سبق وأن تم خصمه عند حساب صافي الربح

1- إن الأراضي قد نقصت بمقدار 25000 دينار ، وهذا يمثل مصدرا للأموال

2- وضحنا التغير الذي حدث في بنود رأس المال العامل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) ، وهذا يساعد على إعطاء القارئ معلومات عن أسباب التغير في مكونات رأس المال العامل

7. مسرد المصطلحات

- التزامات متداولة Current Liabilities : هي الديون التي يتوقع أن يقوم المشروع بسدادها أثناء السنة القادمة أو الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول .
- أصول ثابتة Plant Assets / Fixed Assets : أصول يكتنيتها المشروع بقصد استخدامها في الإنتاج وتوليد إيرادات ، وليس بقصد إعادة البيع .
- أصول متداولة Current Assets : أصول يتوقع أن تقوم المنشأة بتحويلها إلى نقد أو استعمالها أثناء السنة القادمة أو الدورة التشغيلية للمنشأة .
- الأموال Funds : وهذه تمثل صافي رأس المال العامل أو النقد وذلك في نطاق قائمة التغير في المركز المالي .
- بضاعة آخر المدة Ending Inventory : بضاعة لا تزال لدى المنشأة في نهاية المدة المالية
- تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods sold : وهذه تمثل تكلفة المخزون الذي قام المشروع ببيعه إلى العملاء . وتعتبر من أكبر المصروفات قيمة في معظم المشروعات التجارية
- حساب الأرباح والخسائر Profit and Loss Account : وهو حساب في دفتر الأستاذ تقفل به حسابات الإيرادات والمصروفات في نهاية المدة ورصيده يقفل في حساب رأس المال .
- حساب المتاجرة Trading Account : وهو حساب في دفتر الأستاذ يقفل به إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات ، وذلك للوصول إلى مجمل ربح المتاجرة عن مدة زمنية معينة ، ورصيد هذا الحساب يقفل في حساب الأرباح والخسائر
- حسابات دائمة Permanent Accounts : وهي حسابات لا تقفل أرصدها في حسابي المتاجرة أو الأرباح والخسائر في نهاية كل مدة مالية

- حسابات مؤقتة Temporary Accounts : وهي الحسابات التي يتم اقفالها في نهاية كل مدة محاسبية ، حيث يتم تحويل أرصدها إلى حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر
- الدخل من العمليات الربح التشغيلي (Income from Operations) : وهذا يمثل مجمل الربح مطروحا منه المصروفات التشغيلية
- رأس المال العامل Working Capital : ويمثل الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة . إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية
- صافي الخسارة Net Loss : زيادة مجموع المصروفات عن مجموع الإيرادات .
- صافي الربح Net Income : زيادة مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات
- صافي المبيعات Net sales : إيراد المبيعات إجمالي (مطروحا منه الخصم على المبيعات ومردود المبيعات ومسموحاتها .
- قائمة التغير في المركز المالي statement of Changes in Financial Position هي قائمة مالية رئيسة تبين الأنشطة المالية والاستثمارية للمنشأة خلال مدة زمنية معينة .
- قائمة الدخل Income statement : قائمة بإيرادات ومصروفات المنشأة وصافي الدخل أو صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة ، وتستخدم لتقييم أداء المشروع
- قيود الإقفال Closing Entries : قيود يومية تقفل بها الحسابات الاسمية أو المؤقتة حسابات المصروفات والإيرادات والمسحوبات (في نهاية المدة . وفي عملية الإقفال تحول النتيجة الصافية إلى حساب رأس المال .
- مجمل الربح Gross / Margin Profit : وهذا يمثل زيادة إيراد المبيعات على تكلفة البضاعة المباعة ، ويسمى أيضا هامش الربح .
- ميزان مراجعة بعد الإقفال Post - Closing Trial Balance : وهو ميزان مراجعة يشتمل على أرصدة الحسابات الباقية بعد إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات والمسحوبات
- ميزان مراجعة بعد التسوية Adjusted Trial Balance : ميزان مراجعة يجمع بين أرصدة الحسابات قبل التسوية والتسويات الجردية في نهاية المدة .

